المنبر المصري لحقوق الإنسان
Egyptian Human Rights Forum
Forum Egyptien pour les Droits de l'Homme

التعامل مع إرث جرائم حقوق الإنسان



الصراع المسلح في سيناء

كيف نتعامل مع انتهاكات الحرب الخفية؟

أبريل 2022 | سلسلة مداولات المهجر

الصراع المسلح في سيناء

كيف نتعامل مع انتهاكات الحرب الخفية؟

الصراع المسلح في سيناء

كيف نتعامل مع انتهاكات الحرب الخفية؟



Google Earth

في بداية العمليات كانت المعارك محصورة بشكل كبير في أقصى الشمال الشرقي في رفح والشيخ زويد. ومع فشل العمليات العسكرية في تحقيق أهدافها توسع نشاط المجموعات المسلحة، وولاية سيناء، لتمتد غرباً باتجاه مدينة بئر العبد ونواحيها في السنوات القليلة الماضية.

مدخل

ملعب الكرة الذي يعرف القصة كلها

كان "عبد اللطيف" كلما سنحت الفرصة يتردد على مركز شباب "الزهور" في الشيخ زويد ليلعب الكرة مع أصدقائه. كانت المدينة الصغيرة في أقصى شمال شرق مصر، إلى الغرب قليلاً من رفح، تعج بالحياة.

"كان فيه عسكري في شباك التذاكر بنشتري منه التذاكر، ونهزر مع بعض، وننناديه 'يا دفعة'، وكنا بندردش سوا ونسأله عن الفترة المتبقية له في الخدمة." (1)

هكذا تذكّر عبد اللطيف بعضاً من أيام شبابه في محافظة شمال سيناء قبل أن يضطر إلى التنقل بين عدة أماكن في القاهرة وغيرها من المدن هرباً من بطش الجيش.

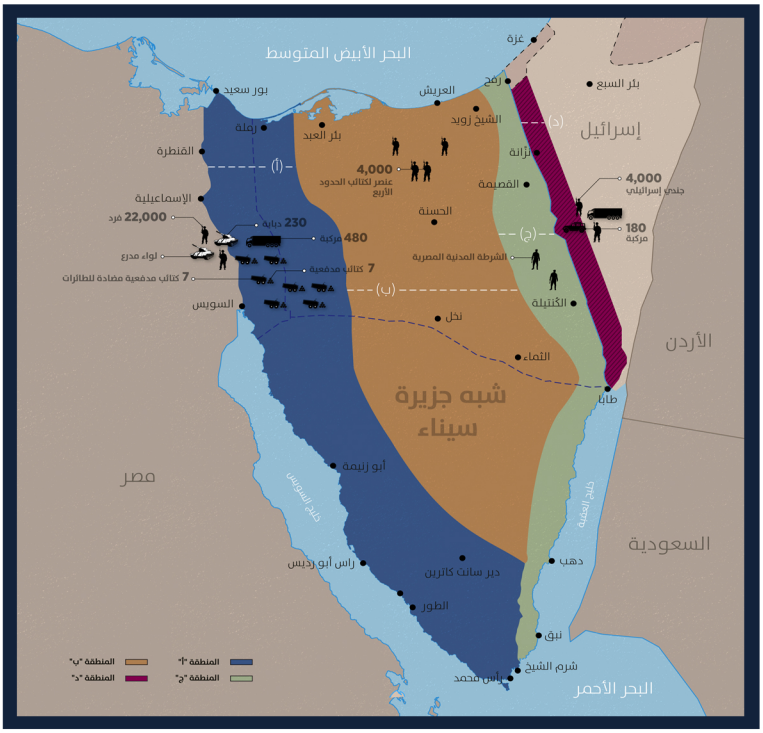
في 2012 ظهر منافس كروي جديد لعبد اللطيف وأصدقائه. كان هذا المنافس المزيد من عساكر الجيش المصري الذين أرسلتهم القيادة إلى سيناء في محاولة لاستعادة الأمن والاستقرار بعد تمدد المتطرفين والجماعات المسلحة مستغلين التذبذب الأمني والسياسي في أعقاب ثورة يناير 2011، وانشغال المجلس العسكري - الحاكم بعد الإطاحة بمبارك — بشؤون السياسة في القاهرة ومواجهة الثورة. بالتدريج — وبسبب تكرار حوادث خطف الضباط والجنود وقتلهم — فرضت سيناء نفسها كقضية ينبغي تكريس المزيد من الانتباه لها في القاهرة.

أُستغلت تلك الحوادث، التي لم تكن وليدة اللحظة، في المناكفات السياسية، بمنطق حزبي ضيق، خاصة بعد تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية، إذ ظهرت مقولة أن "مرسي" وجماعة الإخوان أفرجوا عن الجهاديين أو أنهم السبب وراء صعود الجماعات المسلحة في سيناء. ومن قبل ذلك القول بأن اتفاقية السلام مع إسرائيل ونزع السلاح في سيناء كان هو السبب في انتشار تلك الجماعات... الخ. كثير من تلك المقولات جانبت الصواب، بل كانت تسطيحاً للمشكلة، وتعامياً عن حقيقة ما حدث في سيناء، ليس فقط في عهد مبارك، ولكن منذ نشأة الجمهورية في 1952، عبر عقود طويلة من التهميش والتجاهل.

---

(1) عدة مقابلات شخصية للباحث مع "عبد اللطيف"، عبر تطبيقات المحادثة، بين مارس وأبريل 2016.

تقع الشيخ زويد في المنطقة (ج) وفقاً لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وهي الاتفاقية التي يعرف المصريون جيداً أنها قلصت قدرة الجيش المصري على الانتشار في مناطق شرق قناة السويس (2) بحسب الملحق الأول لاتفاقية السلام، لا يُسمح سوى لقوات الشرطة المدنية بتسليحها الخفيف التواجد في المنطقة (ج). (3)



Anadolu Agency

يقول عبد اللطيف إنه — مثل الكثير من أهالي سيناء — شعروا بالفرحة الغامرة لمقدّم قوات الجيش في 2011 و 2012. كانت تلك هي المرة الأولى التي يرون فيها جيشهم الوطني على تلك الأرض منذ عقود. في البداية عسكرت القوات في خيام على ملعبين من الملاعب داخل مركز الشباب. كما اصطفت خارجه عدد من المدرعات والدبابات. تنتشر لعبة كرة القدم انتشاراً كبيراً داخل وحدات الجيش المصري. وتمارس كرياضة أسبوعية أو شبه يومية. كان الجنود داخل الخيم يلعبون الكرة مع أهالي الشيخ زويد. هذا ما يتذكره عبد اللطيف.

---

(2) وُقعت الاتفاقية في مارس 1979 ونُشرت تحت عنوان "قرار رئيس الجمهورية 153 لسنة 1979" في العدد (14) من الجريدة الرسمية في 5 أبريل 1979. أمّا معاهدة كامب ديفيد فكانت تمهيداً للاتفاقية وإطاراً محدداً لها، ووقعت عام 1978. الخلط بين اتفاقية السلام ومعاهدة كامب ديفيد هو خطأ إعلامي شائع. وقد سبق كل ذلك اتفاق أقل شهرة وهو "اتفاق سيناء المؤقت" الموقع في جينيف في 1975.

(3) الحقيقة هي أن مصر تحايلت بشكل أو بآخر على تلك المسألة — على مدار عقود - عن طريق إرسائل عساكر قوات الأمن المركزي، والتي تتبع نظرياً قوات الشرطة، لكنها عملياً قوات شبه عسكرية تعتمد على نظام التجنيد الإجباري، حيث يُجند فيها "ما يفيض عن حاجة" الجيش من دفعات التجنيد الإجباري، وبقرار من القوات المسلحة.

هذه الفرحة والعلاقة السعيدة كان يمكن البناء عليها وتعزيزها في مساعي استعادة الاستقرار والأمن في شمال سيناء، فقد ظنّ السيناويون أنهم تخلصوا — أخيراً — من بطش الشرطة وعنفها التاريخي الذي ترك جراحاً غائرة وذكريات لا تُنسى من حملات الاعتقال العشوائي والتعسفي التي طالت الآلاف، وحفلات التعذيب والمحاكمات الجائرة. لكن ما حدث، للأسف، هو العكس تماماً. فخلال أشهر قلائل، نجحت القيادة السياسية والعسكرية المصرية في أن تبدد الفرحة والترحاب لتنشر الخوف والرعب الشديدين وسط السيناويين، ليفيقوا على واقع جديد تتمثل فيه أسوأ كوابيسهم، إذ تنهار حيواتهم تحت وطأة مظالم وانتهاكات، يتضاءل أمامها تاريخ عنف الشرطة على مدار عقود.

بالتدريج احتلت المزيد من قوات الجيش مركز الشباب حتى سيطرت عليه تماماً بنهاية 2013. انتهت كينونته كمكان للعب والمرح، ليصبح مكاناً للخوف. شرعت قوات الجيش العمل على تحويله إلى "معسكر." حيث تم تعزيزه بسور خارجي، وبناء المزيد من المباني والحجرات داخله. حسب روايات ثلاثة من الأهالي للباحث، فقد أجبر الجيش سكان الشيخ زويد على المساهمة في أعمال البناء تلك، وكان ضباط الجيش يجبرون أصحاب سيارات النقل Pickup على نقل الطوب ومواد البناء، أحياناً بلا أجر، كما أجبر بعض الشباب على العمل كـ "صنايعية" في البناء.(4) إذا كان هناك تمثال حيّ على عبارة "الجيش قالك اتصرف" التي يتداولها المصريون فهذا "المعسكر" ومبانيه هو ذاك التمثال، وشاهد على عقلية بعض ضباط الجيش التي لا تعرف قيماً إنسانية أو أخلاقية ولا تقيم اعتباراً أو وزناً للبشر من حولها، خاصة المدنيين منهم.

"اتحبست في نفس الغرفة اللي كنت بشتري فيها التذاكر." يذكر عبد اللطيف ما حدث معه في نوفمبر 2013 حين تم اعتقاله ضمن الحملات التعسفية التي اعتقل خلالها الجيش عشرات الآلاف على مدار السنوات التالية. كانت الحملات العسكرية في بداية توسعها.(5) وكان عبد اللطيف محظوظاً فقد خرج حياً بعد فترة قصيرة نسبياً. قبل بناء غرف الاحتجاز — يقول شهود عيان — كانت قوات الجيش تحتجز المعتقلين فيما يشبه الخنادق في الأرض. كانت — بحسب شهاداتهم — قذرة ومليئة بالمياه المتسخة. لتأمين المعسكر،

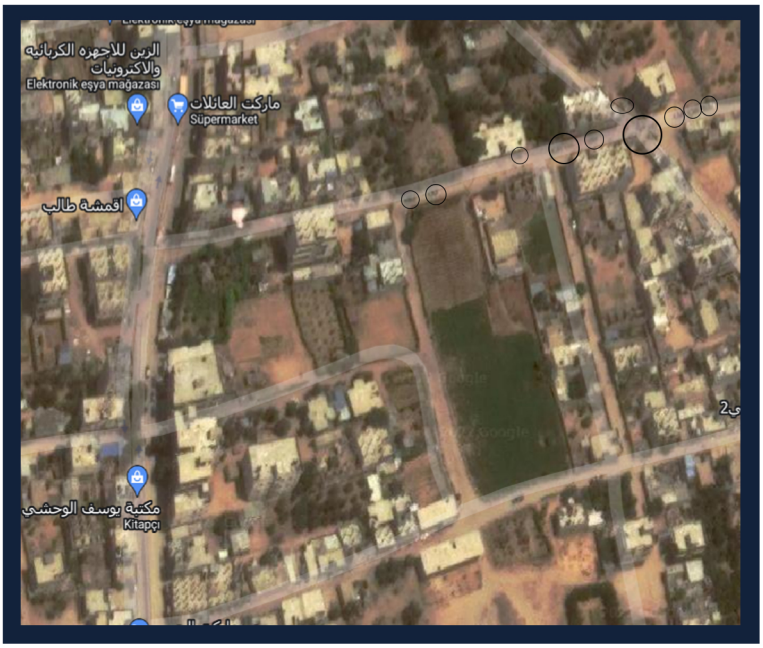
(4) مقابلات شخصية للباحث مع العديد من سكان الشيخ زويد، عبر تطبيقات الهاتف، بين مارس 2016 ومارس 2018.

(5) مقابلات شخصية للباحث مع "عبد اللطيف"، سبق ذكره.

قام الجيش أيضا بإخلاء كثير من مباني الإسكان المرتفعة حول المعسكر من سكانها. مع صيف 2014 كان مركز الشباب قد تحول إلى معسكر مكتمل للجيش. (6)

وبحلول ذلك الوقت تقريباً كان الجيش قد أهدر جُلّ مصداقيته في حربه على "الإرهاب" في نظر السيناويين، وكانت بداية النهاية في خسارة عقولهم وقلوبهم، ليغرق بعد ذلك الجيش ويغرق الوطن كاملاً في مستنقع لا ينتهي من الحرب القذرة.

إذا نطق الحجر فإن ملعب "الزهور" في الشيخ زويد يعرف القصة كلها ويلخصها، شاهداً على ما جرى داخله وحول جدرانه، مستمعاً لأنين وصياح وصراخ وحزن وغضب على الضفتين. فمن ناحية قد يعتبر الضباط الذين قاموا بتحويل هذا الملعب إلى معسكر، على ذلك النحو البائس، أنهم كانوا "مجبرين" على حماية وتأمين أنفسهم وجنودهم في ظل الإمكانات المتوفرة. لكنهم، من ناحية أخرى وبغض النظر عن سلامة نواياهم، يفشلون تماماً في رؤية الواقع والمستقبل، وأنه كان بالإمكان أفضل مما كان، وأن التنكيل المنهجي بأهالي سيناء لا يستقيم وزعمهم أنهم جاءوا لحمايتهم وإعادة الاستقرار لحياتهم. لأنه — حتى وإن حسنت النوايا — فإن ما حدث يخبرنا عن النتيجة. وهي بكل الأحوال كارثية مرعبة.



Google Earth

انتهت تقريباً ملامح الملاعب التي كانت موجودة وحلت محلها مبانٍ ومدرعات ودبابات الجيش. العمارات المرتفعة على يمين المعسكر تم إفراغ أغلبها من سكانها.

(6) تظهر خرائط Google Earth أنه بعد 2014 وانتهاء خبرة عبد اللطيف، استمرت إضافة مبانٍ جديدة داخل المعسكر وحتى عام 2020.

الفصل الأول

سيناء وسنوات عشر. ما الذي حدث؟

لا يهدف هذا العرض – على محدوديته – إلى تقديم ملخص زمني وافر لِما جرى في سيناء منذ ثورة يناير حتى الآن، والحملات العسكرية المتعاقبة والمتصاعدة، والهجمات العنيفة والأعمال الإرهابية التي وقعت. ناهيك عن تصاعد الجماعات المسلحة وعنف الدولة في سيناء في العقد الأخير لمبارك وما سبق كل ذلك من تهميش رسمي مستمر. فهذا كله قد يكون محل بحث أكبر، وهو مطلوب من جهة ندرة ما كُتب عن سيناء بتعمق حتى الآن. لكن ما نستهدفه في هذه الورقة الموجزة هو محاولة المرور على الأحداث المفصلية، وتقديم صورة كلية للمشهد بطريقة كافية يمكن أن تمهد الطريق لاقتراح مداخل للحلول الجذرية واستشرافها.

على أنه وقبل الخوض في واقع سيناء كما نراه الآن، أريد أن أعرض سريعاً ما أعتبره أسباب غياب المعلومات الكافية عن الوضع في سيناء، وهذه الورقة لا تزعم الإلمام بكافة المعلومات وإنما هي محاولة لردم هذه الهوّة المتفاقمة.

أولاً: أسباب الغياب

برغم كارثية الوضع في شمال سيناء وجسامة الانتهاكات التي أنهكت حياة السيناويين، فإنها لا تحظى عادة بتغطية إعلامية، أو أكاديمية، أو حقوقية، كافية، بل أعتقد أن حقيقة ما يحدث هناك كان غائباً – في السنوات الأولى للحرب – حتى عن الأوساط الحقوقية والمدافعة عن الديموقراطية في دلتا مصر. لو أن ما وقع في سيناء وقع في منطقة أخرى في الدلتا فيها ربع سكان سيناء لاختلف الأمر تماماً.

جزء من هذا الغموض يعود إلى نجاح الجيش في التعتيم الإعلامي على الحرب الدائرة هناك، فمحافظة شمال سيناء وتخومها هي فعلياً مناطق عسكرية مغلقة، وقد تعرض عديد من المراسلين الصحفيين المقيمين فيها، أو الذين حاولوا زيارتها بهدف العمل الميداني، إلى التهديدات والاعتقال والمحاكمات، شيء من تلك القصص ظهر للعلن مثل اعتقال الصحفي والباحث "إسماعيل الاسكندراني" والحكم عليه عشر سنوات سجناً في محكمة عسكرية بسبب كتاباته عن سيناء، حتى من خارجها، لكن الكثير من القصص الأخرى لم تظهر للعلن أو فضّل أصحابها السكوت. (7)

وعلى سبيل المثال لا الحصر، في نفس القضية العسكرية التي حُكم فيها على الاسكندراني، حُكم أيضاً على "وليد محارب"، مدوّن سيناوي، بنفس المدة في السجن، وبحسب شاهدين تحدث معهما الباحث، فقد تعرض محارب للاعتقال في سيناء ومرّ بتجربة تعذيب مروعّة كادت تودي بحياته وتركت في جسده بعض الإصابات المستديمة، وكل ذلك لأنه كان — حسب الشخصين وهما على إطلاع وثيق بالأمر — مرتبطاً بعلاقة بصفحة فيس بوك تنشر بعض الأخبار عما يحدث في سيناء. وبرغم ذلك، ورغم أنه في نفس القضية مع الاسكندراني، فإن قلة تحدثوا عنه أو عرفوا بما وقع له. (8)

ساهم في هذا الغياب أيضاً انخفاض نسبة التعليم في سيناء، وانتشار الأميّة، والبطالة والفقر، وضعف البُنية التحتية، بعد عقود من التهميش الرسمي المتعّمد. مما صعّب على أهالي سيناء امتلاك الأدوات التكنولوجية بنفس الدرجة المتداولة في الدلتا. نتحدث هنا عن أبسط الأدوات من اتصال الإنترنت السريع، إلى الهواتف النقالة الذكية. وأتذكر جيداً أنني حين كنت أمتلك أرقام بعض المصادر في سيناء، كان التواصل معهم صعباً أو مستحيلاً لعدم قدرتهم على تحميل برامج الاتصال المشفر بسبب عدم ملائمة هواتفهم أو عدم قدرتهم على التعامل مع الهواتف الذكية، أو عدم امتلاكهم هواتف ذكية من الأصل، وكان ذلك قُرب نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

---

(7) مراسلون بلا حدود: "مصر: تأكيد الحكم على إسماعيل الاسكندراني بالسجن 10 سنوات"، 27 ديسمبر 2018، https://rsf.org/ar/news/-129 (زيارة 7 أغسطس 2021).

(8) لدى الباحث معلومات أخرى لم تُنشر عن توقيف مؤقت تعرض له فريقان على الأقل من صحفيتين دوليتين في العريش والإسماعيلية وأفرج عن طاقمهما بعد ساعات على أن يعودوا للقاهرة. كما أن صحفيين آخرين تعرضوا للمحاكمات العسكرية مثل أحمد أبو ذراع ومحمد صبري، وهما أيضاً من مواطني سيناء. وهناك منظمة حقوقية مصرية واحدة على الأقل أعدت تقريراً عن الوضع في سيناء في 2015 بعد إجراء عدد جيد من المقابلات مع الأهالي ثم قررت عدم نشره اتقاءً للعواقب.

كما أن طبيعة المجتمع القبلي في شمال سيناء، وقلة عدد السكان، تسّهل اكتشاف أي زائر غريب, ولذا لا يسهل للصحفيين أو الباحثين من الدلتا — ناهيك عن الأجانب — العمل والتنقل بين مدن المحافظة بعيداً عن عيون الأمن وأعوانه ومخبريه. وكذا عيون الجماعات المسلحة التي أيضاً تمثل تهديداً للصحفيين. كما أن الانتقال من الدلتا إلى سيناء محكوم بشدة. فعلى مدار عقود لم يربط بين شمال سيناء وباقي بر مصر إلا جسر السلام (القنطرة) ونفق الشهيد أحمد حمدي، بالإضافة إلى العبّارة التي تنقل المواطنين عبر قناة السويس. تخيّل أن محافظة بأكملها على مساحة شاسعة لا يربطها بمصر سوى جسر واحد فقط. إن هذا لم يكن محض إهمال أو تجاهل بل هو تصميم متعمد ليسهل على أجهزة الأمن فصل سيناء عن باقي مصر ومراقبة كافة التحركات من وإلى المحافظة. وبقي جسر السلام مغلقاً على مدار سنوات منذ تصاعد الحملات العسكرية في صيف 2013، كما أن التحرك عبر العبّارة أصبح يتطلب "التنسيق الأمني" المسبق. (9)

على أن بعض أسباب الغياب تقع على عاتق المجتمع المدني في مصر بمكوناته الذي — على ما يبدو — قد فشل على مدار عقود أيضاً في مد روابط عضوية داخل سيناء، وإنشاء المؤسسات التي تُعنى بالشأن السيناوي السياسي والحقوقي والتنموي، أو حتى فروع من المؤسسات الأم في الدلتا. ويتضح ذلك أكثر ما يتضح في الخطاب "الدلتاوي" الذي يختزل قضايا سيناء غالباً في الأمن القومي والهوية والصراع مع إسرائيل. وهي نظرة لا تختلف كثيراً عن النظرة الرسمية التي فشلت في النظر للسيناويين كبشر، حياتهم، وطباعهم، وحقوقهم، وتاريخهم، ومستقبلهم.
ولا ينبغي أن ننسى أن الوضع الحالي في سيناء، وجماعة "ولاية سيناء" هي بشكل من الأشكال "الوليد الشرعي" لعنف الشرطة بين 2004 وحتى نهاية حكم الرئيس مبارك في 2011 والقبضة الأمنية الرهيبة وحملات الاعتقال الجماعي — بما يشمل النساء والأطفال —

(9) من الإيجابيات القليلة التي قامت بها حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي فيما يخص التنمية في سيناء، افتتاح أنفاق جديدة تربط الدلتا بشبه جزيرة سيناء، وهي أنفاق "تحيا مصر" في الإسماعيلية وتقع إلى الجنوب من جسر القنطرة، وأنفاق "3 يوليو" في مدينة بورسعيد إلى الشمال من جسر القنطرة. وتم افتتاحهما في مايو ونوفمبر 2019 ولذا من المبكر القول إن كانت تلك الأنفاق ساهمت فعليا في تخفيف القيود على الحركة من وإلى شمال سيناء، خاصة وأنها تعمل في أيام أو ساعات محددة من الأسبوع فقط. اقرأ مثلاً: سحر إبراهيم: "أبرز المعلومات عن أنفاق تحيا مصر بالإسماعيلية"، البوابة نيوز، 9 أغسطس 2020، https://www.albawabhnews.com/4104888 (زيارة 7 أغسطس 2021)، وطارق صلاح: "أسامة ربيع: تشغيل أنفاق بورسعيد مبدئياً لمدة 10 ساعات يومياً"، البوابة نيوز، 27 نوفمبر 2019، https://www.albawabhnews.com/3813261 (زيارة 7 أغسطس 2021).

التي شنتها قوات أمن مبارك ضد أهالي شمال سيناء في أعقاب تفجيرات طابا وشرم الشيخ. (10) وبالتالي فإن الوضع المتفجر الحالي في العقد 2011-2021 يأتي بعد ما عقد سبقه تخلله أيضاً البطش الشديد, مما حرم المجتمع السيناوي من تطوير آليات مدنية حقيقية لمواجهة العنف والتطرف. (11)

هكذا، وفي هذا السياق الذي تغيب فيه المعلومة وتنعزل سيناء عن مصر رسمياً وشعبياً، أتذكر على وجه التحديد وجهات نظر جانبها الصواب، عبّر عنها ناشطون سياسيون معارضون، بل وربما حقوقيون، أن ما يحدث في سيناء يلزمنا أن نصطف جميعاً خلف الدولة بلا نقاش أو كثر تساؤل، وأن ذلك شيء ومعارضة الدولة في القاهرة شيء آخر. وكان منبع وجهة النظر المبتسرة تلك هو غياب المعلومات، وبقاء الجميع فريسة لِما يسمح النظام بنشره من حملات للتوجيه والتضليل.

وهكذا، حين اشتعلت الحرب لتنهش الجسد السيناوي، تضافرت كل تلك العوامل، لتمنع تشكيل حاضنة مدنية قوية، يمكن أن تنهض سريعاً لتتحمل مسؤولية نقل ما يجري على الأرض في وسائط إعلامية أو تحت مظلات حقوقية أو حزبية، ناهيك عن أن تواجه ما يحدث من انتهاكات مروعة وتصاعد للجماعات المسلحة المتطرفة



يوضح السهمان على الخريطة الموضع التقريبي لنفق الشهيد أحمد حمدي (جنوباً) وجسر القنطرة (شمالاً), ويمثّلان الطريقة الوحيدة للعبور عبر قناة السويس من الدلتا إلى شبه جزيرة سيناء على مدار عقود.

(10) For example: "Egypt: Mass Arrests and Torture in Sinai," February 21, 2015 https://www.hrw.org/report/2005/02/21/egypt-mass-arrests-and-torture-sinai (accessed August 9, 2021)

(11) Mohannad Sabry, Sinai: Egypt's Linchpin, Gaza's Lifeline, Israel's Nightmare (Cairo: The American University in Cairo, 2015)

ثانيا: التطورات الأمنية والعسكرية

في مطلع 2021، وبعد 10 سنوات من بدء وتوسع الحملات العسكرية في سيناء لمواجهة الجماعات المسلحة، يمكن القول إن الجماعات المسلحة، وبالتحديد ما يُسمّى ولاية سيناء، التابعة لداعش، استطاعت التمدد غرباً، من رفح والشيخ زويد إلى العريش وبئر العبد.(12) وهي المدن الرئيسية في شمال سيناء وكلها تقع على ساحل المتوسط، بالإضافة لارتكازات جنوبية في وسط سيناء بين الجبال والصحاري في مدن الحسنة ونخل وحولهما. ما بدا إذن أنه تشكيل مسلح صغير نسبياً، قد يمكن القضاء عليه في شهور أو سنوات قلائل، استطاع التمدد واكتساب المزيد من الأنصار، حتى وهو في حالة من الحصار الكبير. فمن الشرق، تفاهمت واجتمعت إسرائيل ومصر وحماس لتكوين ثلاثي يخنق أي إمداد للجماعات في سيناء بالسلاح أو المقاتلين (13)

كما استطاعت الدولة المصرية بالفعل اكتشاف وتدمير الغالبية العظمى — فيما يبدو — من شبكة الأنفاق التي كانت تتلوى بين قطاع غزة وسيناء. ومن الغرب يحكم الجيش سيطرته على جسر القنطرة ونفق الشهيد، الروابط القليلة الممكنة بين سيناء والدلتا. أما جنوب سيناء فهي مسكن الرئيس السابق مبارك ومحصّنة بالكامل بالشكل الذي يعرفه واختبره أي من زارها ولو سياحة، وفي الطريق إليها من القاهرة. أما من الشمال، فلم ترِد أي تقارير تشير إلى امتلاك الجماعات المسلحة لأي إمكانات بحرية حقيقية. بالإضافة إلى أن البحر يتحكم فيه تماماً الجيش المصري، لدرجة التضييق على الصيادين وإغلاق بحيرة البردويل لشهور ممتدة، وحظر أنشطة الترفيه في أغلب الشواطئ.

---

(12) مدن شمال سيناء إدارياً هي: رفح، الشيخ زويد، العريش، الحسنة، ونخل. أمّا جغرافيا، فإن الجزء الغربي من شبه جزيرة سيناء يضم أيضاً، في أقصى الشمال، جزء من مدينة بورفؤاد التابعة لمحافظة بورسعيد، وفي الوسط جزء من محافظة الإسماعيلية (مركز القنطرة شرق)، وفي الجنوب منها بعض مناطق محافظة السويس. وتشكل تلك المناطق الثالث قطاع بعرض 20 إلى 12 كيلو متر تقريباً، يحاذي محافظة شمال سيناء غرباً، ويمتد من خليج السويس جنوباً وحتى البحر المتوسط شمالاً.

(13) بعد العداء الأيديولوجي — السياسي، بين القاهرة وحماس الذي تصاعد في أعقاب الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، رأت حماس مصلحة في التفاهم مع مصر بشأن الأنفاق خشية تمدد داعش في غزة وتهديد سيطرة حماس هناك بالإضافة لمصالح أخرى تنشدها حماس تقليدياً من القاهرة مثل فتح معبر رفح والمباحثات المصرية - الفلسطينية - الإسرائيلية. على سبيل المثال: لين نويهد ونضال المغربي: "سعياً لتأمين سيناء، مصر تبني علاقات أوثق مع حماس"، رويترز، 21 فبراير 2017 https://www.reuters.com/article/us-palestinians-egypt-sinai-idUSKBN16010C (زيارة 7 أغسطس 2021).

بالإضافة لِما سبق، فإن طبيعة شمال سيناء الجغرافية لا تسهل من مهمة أي جماعات مسلحة، فأغلبها سهل منبسط، يفصلها عن جنوب سيناء الجبلية مجموعة من المرتفعات والهضاب، مثل هضبة التيه. تلك الطبيعة — بالإضافة لندرة السكان — كان مِن المفترض أن تساهم في تسهيل مهمة قوات إنفاذ القانون في تأمين المنطقة والقضاء على أي "تمرد" مسلح، خاصة مع وصول تعداد قوات الأمن المصرية في شمال سيناء — بحسب تقديرات — إلى ما بين 40 إلى 80 ألفا من الجنود والضباط، (14) أو على الأقل 25 ألفاً بحسب التصريحات الرسمية. (15) لكن القيادة السياسية والعسكرية المصرية، وبخاصة منذ صيف 2013، ارتكبت مجموعة من الأخطاء والخطايا التي أهدت للمسلحين قبلة حياة وراء الأخرى. كان أخطر حصيلة لتلك الخطايا هي خسارة عقول وقلوب سيناء وبالتالي فقدان التعاطف الشعبي في المعركة ضد "الإرهاب" مما تسبب في تغذية أفضل بيئة يمكن أن تتمناها أي جماعة مسلحة للتمدد، أو على الأقل، البقاء. في الأسطر التالية تذكير وعرض مختصر لأهم تلك المشكلات. لكن قبل استعراضها، تجدر الإشارة مجدداً إلى أن هذه الخطايا لم تكن "وليدة اللحظة" ولكن هي وليدة منهاج كامل من التهميش والتخوين أيام حكم الرئيس مبارك بالإضافة لحملة القمع الرهيب التي قادتها الشرطة المصرية منذ 2004 ولمدة عدة سنوات، وتركت جراحاً غائرة في أجساد وعقول أبناء سيناء. ولذلك تصبح خطيئة العسكر الذين حكموا مصر بعد مبارك خطيئتين، مرة لأنهم ارتكبوا المحظورات، ومرة لأنهم لم يتعلموا الدرس وكرروا نفس الأخطاء، بل بوتيرة أكبر ونطاق أوسع. فعنف دولة مبارك وتهميشها لشمال سيناء مسؤول بشكل كبير — ولو كان جزئياً — عن تصاعد نفوذ الجماعات المتطرفة وثقافة التكفير والسلاح. (16)

---

(14) Egyptian army in Sinai Peninsula doubles in a year, with Israel's blessing," Times of Israel, March 1, 2018, https://www.timesofisrael.com/egyptian-army-in-sinai-peninsula-doubles-in-a-year-with-israels-blessing/ (accessed August 7, 2021

(15) التصريح الرسمي الوحيد عن تعداد قوات الجيش في سيناء، يشير لوجود بين 20 و25 ألف جندي. ذكره الرئيس عبد الفتاح السيسي في مداخلة تلفزيونية. وهو رقم محل شك كبير لأن اتفاقية السلام، بلا تعديل، تسمح بالفعل بتواجد نحو هذا العدد تقريباً من الجنود أو أكثر، ومن المعروف أن مصر دفعت بالمزيد مع تصاعد الحملات. اقرأ مثلاً: حسن مجدي: "السيسي: 41 كتيبة تعمل في سيناء بـ20 إلى 25 ألف مقاتل لمواجهة الإرهاب"، اليوم السابع، 9 يناير 2017.

(16) راجع إن شئت مهند صبري، Sinai: Egypt's Linchpin, Gaza's Lifeline, Israel's Nightmare سبق ذكره.

ثالثاً: خطايا عسكرية

بخلاف الانتهاكات الحقوقية الجسيمة في سيناء، والتي نعرضها لاحقاً، ارتكب الجيش المصري (والقيادة السياسية) جُملة من الخطايا العسكرية والأمنية في المعركة ضد الجماعات المتطرفة المسلحة، وقد أدى ذلك لاستطالة أمد الحرب، كما أن الفشل في اعتماد الاستراتيجيات الصحيحة يفاقم أيضاً من المظالم والانتهاكات. نحاول هنا رصد بعض هذه المشكلات والأخطاء، وإن كانت تستحق بحثاً منفصلاً:

أ- التسليح والتدريب

فبحسب محلل عسكري خبير في شؤون العسكرية المصرية. بالإضافة لمقابلات مع اثنين من ضباط الاحتياط وجندي، خدموا في ثكنات الجيش في شمال سيناء، وكذلك شهادة العديد من أهالي سيناء أنفسهم، إن تسليح وتدريب قوات الجيش المصري في تلك المعارك كان هزيلاً لحد الصدمة. (17)

بحسب المعلومات المتاحة، فإن الجيش المصري كان يرسل الجنود مباشرة بعد "معسكر" التدريب الأولي الذي لا يزيد في أغلب الأحوال عن 40 يوماً. من المعروف أن هؤلاء الجنود هم شباب صغير السن، "مدنيون"، يلتحقون بالجيش "جبراً" وفقًا لنظام التجنيد الإجباري، ليقضي كل واحد منهم ما بين سنة إلى ثلاث سنوات في الخدمة. يمرّ شباب التجنيد الإجباري بما يُسمّى "معسكر التدريب" في بداية فترة التجنيد، والذي يرتكز التدريب فيه على طوابير الانضباط وأداء التحيات والخطوات العسكرية أكثر من أي شيء آخر. (18)

لا يحتوي المعسكر على أي تدريب يخص القتال الميداني أو الاستراتيجيات العسكرية أو خلاف ذلك. بل إن حتى تدريبات إمساك البندقية والرماية قد لا تتوفر سوى مرة أو مرتين خلال فترة المعسكر، مما يعني أن الجندي بنهاية المعسكر لم يتعلم سوى انضباط الطوابير، ترتيب السرير الخاص به، وتحية ضبّاطه. تخيّل ما الذي يمكن أن يفعله هذا الجندي — تعيس الحظ — إذا وقع اختياره ليواجه الموت في سيناء؟

(17) مقابلة شخصية للباحث مع خبير عسكري فضل عدم ذكر اسمه، يقيم في لندن، عبر تطبيقات الهاتف، 12 يناير 2021، وكذلك العديد من المقابلات الشخصية للباحث مع سكان من شمال سيناء، بين عامي 2015 و 2019، أما المقابلات مع اثنين من الضباط وجندي فقد أجراها صحفي مصري في 2017 واطلع عليها الباحث مكتوبة

(18) للباحث تجربة شخصية مع التجنيد الإجباري لمدة عام، وقد قضى معسكر التدريب في معسكر شرق القاهرة احتوى ذلك الوقت على نحو 3 آلاف جندي. بالإضافة لمعرفة الباحث العميقة بتجارب أصدقائه. كما أجرى الباحث — بمساعدة اثنين من الطلاب المتدربين في جامعة هارفارد — مقابلات مع سبعة مجندين سابقين مروا بخبرة التجنيد بعد 2011.

مع تصاعد العنف في شمال سيناء، أضاف الجيش – بحسب الخبير العسكري – نحو شهر إضافي لتدريب الجنود الذين يقع اختيارهم عشوائياً للالتحاق بالقوات في شمال سيناء. كان هذا ربما بحلول 2015. (19)

لكن كيف يمكن إعداد شباب ترك حياته المدنية قبل أيام، في شهر أو شهرين؟

إن إرسال هؤلاء الجنود إلى أتون الحرب في سيناء هو أكبر من مجرد "خطأ" ناتج عن الروتين والتجمد ضارب الجذور في الدولة المصرية. إنه خطيئة متكاملة.

أبسط المعدات العسكرية المقدمة للجنود، نتحدث هنا عن البنادق والخوذ والواقيات الجسدية التي تقي المفاصل والصدر والقلب، رديئة أو متناهية القِدم. وذلك بحسب تحليل الصور ومقاطع الفيديو التي تبثها الدولة عبر صفحة المتحدث العسكري كبروباجندا رخيصة عن الحرب في سيناء من وقت لآخر، بطريقة تذكرك ببيانات المرحوم أحمد سعيد على إذاعة صوت العرب أيام عبد الناصر من حرب اليمن وحتى هزيمة 1967. (20)

يلاحظ الخبير العسكري الذي تحدث إلى الباحث تطور تلك المعدات في مقاطع الفيديو التي بثت بحلول عام 2018. مما يعني الاستيعاب شديد البطء لتلك المشاكل الجوهرية. (21)

يلاحظ أيضاً أن السلاح الحديث الذي تشتريه الحكومة المصرية لا يظهر في سيناء إلا بعد سنوات، قد لا تقل عن أربعة أو خمسة أعوام، وهناك أسلحة معينة لا يرسلها الجيش إلى سيناء مطلقاً. والسبب في الحالتين هو الخوف من "تسرب" ذلك السلاح إلى الجماعات المسلحة سواء عن طريق الفساد والتهريب أو عن طريق الاستيلاء عليه كغنيمة في المعارك هناك. (22)

يعكس هذا تردي الثقة في القوات المتواجدة على الأرض، كما يعكس الفشل في بناء منظومة تدريب حديثة متطورة لإرسال ماهو حديث بشكل سريع نسبياً

---

(19) مقابلة مع خبير عسكري، سبق ذكره.

(20) كان للمرحوم أحمد سعيد فضل كبير على الإذاعة المصرية. لكننا نشير هنا بالأساس إلى سفاهة وسخافة البيانات التي كانت تُعطى له ليرتلها بطريقة إلقائه الحماسية، وبالطبع كانت تلك البيانات لا علاقة لها بالواقع بشكل كبير.

(21)، (22) مقابلة مع خبير عسكري، سبق ذكره.

ب- ضعف التكتيكات الميدانية العسكرية

يساهم ضعف التكتيكات الميدانية العسكرية في تعاظم الخسائر الميدانية، واستطالة الحرب، وتعدد المظالم، وعدم مواكبة تطور العلوم العسكرية. وقد يحتاج هذا الأمر لبحث كامل منفصل، لكن نذكر هنا مثالاً واحداً: على مدار سنوات انتقد الخبراء العسكريون استخدام الجيش المصري للمُشاة أمام المدرعات في حملات التمشيط الميداني. الهدف كان محاولة اكتشاف الألغام والعبوات الناسفة. لكن هذه العقلية تعني تقديم حماية المركبة على أرواح الجنود. كما أن عمليات التمشيط في أغلب الأحوال ينبغي أن يكون الجنود فيها mounted راكبين داخل مركباتهم. مع استمرار نزيف الدم بسبب هذا التكتيك الخاطئ بدأنا نلاحظ في الفيديوهات التي ينشرها المتحدث العسكري تواجد المشاة خلف المدرعة أثناء التمشيط. (23) وهو تصحيح شديد البطء لخطأ قاتل. والحل المثالي في هذه الحالة هو الاعتماد على مزيد من المدرعات المضادة للألغام MRAP والتي حصلت مصر بالفعل على ما يزيد عن 760 منها من الولايات المتحدة. (24)

ج- الاعتماد على استراتيجيات عسكرية خاطئة

وبخاصة الاعتماد – إجمالاً – على الأسلحة الثقيلة بشكل أساسي في الحرب بدلاً من عمليات المداهمات والتمشيط الميداني بواسطة فرق العمليات الخاصة، والمستندة لمعلومات استخباراتية قوية. فالأسلحة الثقيلة، مثل المدفعية والطيران، هي بطبيعتها تفتقر إلى الدقة، وتنحو لاستهداف أي شيء يتواجد في محيط مكان معين، والآلة بطبعها غير قادرة على التمييز. يمكن فقط للعقل البشري أن يشتبك مع المعطيات المختلفة حين تتضح له عن قرب ثم يتخذ قرارات أكثر تمييزاً.

---

(23) مقابلة مع خبير عسكري، سبق ذكره.

(24) U.S. Delivers Armored MRAP Vehicles to Egyptian Military," statement by the U.S. Embassy in Egypt, May 16, 2016, https://eg.usembassy.gov/u-s-delivers-armored-mrap-vehicles-egyptian-military/ (accessed August 7, 2021).

يشير الخبير العسكري الذي تحدثت إليه, إلى أنه في علوم مقاومة التمرد الداخلي Insurgency ينبغي لقوات الجيش أن تقوم بالمزيد من العمليات الخاصة على ما في ذلك من مخاطر محتملة، لكنها مخاطر تستبعها المهنة. لكنها أيضاً محمّلة بالمميزات، حيث تتمكن القوات من تحديد الأهداف العسكرية بدقة والتعامل معها، كما أن ذلك يعزز من فهم المجتمعات المحلية والتعامل مع السكان بشكل أفضل. (25)

من بين الاستراتيجيات الخاطئة أيضاً، غياب التنسيق الكافي بين القوات المختلفة على الأرض. من المعروف أن مهمة العمليات الأساسية في سيناء تقع على عاتق الجيشين الثالث والثاني الميدانيين. مع تواجد لسلاح حرس الحدود والاستخبارات الحربية وغير ذلك من أفرع الجيش. هذا بالإضافة للقوات الخاصة بوزارة الداخلية، والأمن المركزي وجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً). إن تعدد القطاعات الأمنية العاملة ميدانياً بهذا الشكل يستتبع منطقياً درجة عالية من التنسيق المركزي، سواء كان في عمليات جمع المعلومات والاستخبارات أو في العمليات الميدانية من التمشيط والمداهمات على الأرض. لكن المعلومات المتاحة تشير إلى ضعف هذا التنسيق أو غيابه بشكل كامل.

في أوائل 2015، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي مرسوماً لإنشاء "القيادة الموحدة لمنطقة شرق قناة السويس ومكافحة الإرهاب"، وذلك بقيادة الفريق أسامة عسكر، ثم تلاه اللواء محمد عبد الله ثم اللواء محمد المصري عامي 2017 و2018. (26) من المفترض أن تشرف القيادة الموحدة على جهود مكافحة الإرهاب لوزارة الداخلية وللجيشين الثاني والثالث في شمال سيناء، لكن من الواضح أن تلك القيادة لم تحقق الأهداف المنشودة منها، بل وغابت بشكل شبه كامل عن بيانات المتحدث العسكري والتقارير الإعلامية الرسمية، بعد شهور قليلة من إنشائها. وبعدها بعامين، في أبريل 2017، أنشأ السيسي أيضاً "المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف" باختصاصات واسعة، لكن بعد أربع سنوات من إنشاء هذا المجلس لا يبدو أن أي تغيير حقيقي قد حصل على الأرض. (27) ويرى الخبير العسكري المتخصص بشؤون العسكرية المصرية أن غياب هذا التنسيق أيضاً من الأسباب الهامة لاستطالة الحرب. (28)

(25) مقابلة مع خبير عسكري، سبق ذكره.

(26) مارينا ميلاد: "خبير أمني: تنازع السلطات وراء قرار القيادة الموحدة"، دوت مصر، 31 يناير 2015، (زيارة: 7 أغسطس 2021).

(27) حسين القباني: "'الأعلى لمواجهة الإرهاب' بمصر.. بين تكريس المركزية وتوزيع المسؤولية"، وكالة الأناضول، 17 أبريل 2017، (زيارة: 7 أغسطس 2021).

(28) مقابلة مع خبير عسكري، سبق ذكره.

د- الاعتماد على "مليشيات" من السكان المحليين

مع تصاعد العمليات العسكرية في سيناء في 2014، بدأ الجيش في الاعتماد على بعض الرجال من السكان المحليين، اصطلح أهل سيناء على تسميتهم (البشمارجة) نسبة إلى الميلشيات العراقية، أو الجواسيس أو المناديب. (29)

لم تكن المشكلة في الفكرة من حيث المبدأ. فغالباً تحتاج القوات العسكرية للتعاون أمنياً وعسكرياً مع السكان المحليين، على الرغم من أن ذلك نموذج مرتبط أكثر بالكولونيالية حين تتواجد قوات أجنبية داخل بلد غريب عنها، لكنه مفهوم في وضع سيناء حيث أن الجيش المصري كان غائباً عنها بحكم اتفاقية السلام مع إسرائيل وكانت تعوزه المعلومات الاستخباراتية بشكل أخص.

يتراوح موقف الدولة الرسمي من هذه المجموعات بين الإنكار أو الاعتراف المتواري بوجودها. ويتضح ذلك على سبيل المثال في مسلسل "الاختيار" الذي رعته الدولة والمخابرات المصرية وأنتج في عام 2020 عن الضابط "المنسي" الذي يُنسب له دور هام في تكوين تلك الميلشيات بحسب شهود العيان. لكن المسلسل حاول وضع ذلك في إطار تعاون طوعي بين بعض المجموعات القبلية وبين الضابط. (30)

من ناحية المبدأ، لا يمنع القانون الدولي تشكيل ميلشيات محلية، ولا مشكلة في ذلك. على أن الجيش المصري اختار الاعتماد على الرجال الخطأ مما ساهم في المزيد من التفسخ الأخلاقي والانضباط الميداني، وارتكاب انتهاكات جسيمة.

و- انحراف العقيدة القتالية

من الإشكاليات الهامة أيضاً انحراف العقيدة القتالية لدى الضباط والجنود في سيناء مما يعزز من ضعف الروح القتالية، حين تواجه تلك العقيدة الضحلة أسئلة الواقع المتشابك، كما تعزز التفسخ الضميري الذي يُسّهل بعد ذلك ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بدمٍ بارد.

---

(29) راجع "دور الميليشيات الموالية للجيش" في تقرير "'اللي خايف على عمره يسيب سينا!': انتهاكات قوات الأمن المصرية ومسلحي 'داعش' في شمال سيناء"، هيومن رايتس ووتش، 28 مايو 2019، (زيارة 7 أغسطس 2021). https://www.hrw.org/ar/report/2019/05/28/330383

(30) اطلع الباحث على أغلب حلقات المسلسل الذي أذيع في رمضان 2020، وهو بطولة أمير كرارة وإخراج بيتر ميمي وإنتاج شركة سينرجي المملوكة لشركة إعلام المصريين المملوكة بدورها لشركة "إيجي كابيتال" وهي – حسب تقارير صحفية – صندوق استثمار سيادي تابع للمخابرات العامة المصرية. https://www.imdb.com/title/tt12222224

يتضح ذلك بمتابعة بيانات القوات المسلحة، ومختلف أجهزة الدولة، بما في ذلك دار الإفتاء وشيوخ الدين المقربين من السلطة، وصفحات التواصل الاجتماعي المؤيدة للدولة، وحتى في الرسائل الإعلامية الموجهة عن الوضع في سيناء مثل تلك التي يعج بها مسلسل "الاختيار".

نعني بهذا الانحراف على وجه التحديد فكرتين نفسيتين، تمثلان ركيزة وعقيدة الجيش القتالية في سيناء: "التكفير" و "الانتقام". وهما متداخلتان بشكل كبير.

يعمل "التكفير" كمبرر للقتل واستحلال الدم، بلا تفكير كثير أو مراجعة، وكمبرر للاستعلاء الديني كوضع نفسي مُدمر. ويتسق ذلك مع الاعتماد الكبير على الأسلحة الثقيلة كما سبق أن ذكرنا والتي يمكن أن تقتل الناس عشوائياً. كما يتسق مع استحلال أساليب التعذيب ضد المعتقلين في معسكرات الجيش لانتزاع الاعترافات.

ورغم معرفتي بتلك الأمور، فقد أذهلني رؤيتها في إحدى حلقات المسلسل، حيث يأمر الضابط أحمد المنسي جنوده بالاصطفاف ويلقي عليهم كلمة يؤكد فيها على امتلاكهم للحق الديني المطلق, وإن حربهم ضد الجماعات المسلحة في سيناء هي دفاع عن الإسلام والدين. (31)

وتتجلى فكرة التكفير بوضوح لا لبس فيه في كل ما سبق من رسائل إعلامية مباشرة وغير مباشرة، كما أنه ولا شك فإن هناك جلسات وندوات "تثقيف" سريّة وعلنية يعقدها الجيش المصري لضباطه وجنوده من أجل تعزيز مثل تلك العقيدة، أو ما يُعرف في الجيوش باسم "البرمجة" أو Indoctrination. (32)

كان تدخل الجيش المصري في العمل الميداني ضد أبناء شعبه منذ 2011 ، وخاصة تعويق الانتقال الديموقراطي، وعمليات قتل المتظاهرين في التحرير وماسبيرو، عملاً غير مسبوق في الكيف والكم، وذلك على الأقل منذ انتفاضة الخبز في 1977. وقد أدى ذلك لظهور القلاقل داخل صفوف الجيش نفسه مثل مجموعة ضباط 8 إبريل، في 2011، وغير ذلك.

---

(31) اطلع الباحث على أغلب حلقات المسلسل الذي أذيع في رمضان 2020، وهو بطولة أمير كرارة وإخراج بيتر ميمي وإنتاج شركة سينرجي المملوكة لشركة إعلام المصريين المملوكة بدورها لشركة "إيجي كابيتال" وهي – حسب تقارير صحفية – صندوق استثمار سيادي تابع للمخابرات العامة المصرية. https://www.imdb.com/title/tt12222224/

(32) راجع إن شئت التصريحات المتعددة لدار الإفتاء المصرية التي تصف معارضي النظام، سلميين كانوا أو مسلحين، بالإرهابيين أو "خوارج العصر"، الذين يجب قتالهم. على سبيل مثل: الصفحة الرسمية لدار الإفتاء المصرية، 21 فبراير 2019، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=2548353725194394&id=200895559940234 (زيارة 7 أغسطس 2021).

من هنا تصاعدت جلسات البرمجة الأخلاقية والنفسية التي يتعرض لها ضباط وجنود الجيش، وفي القلب من أهداف تلك العملية تصفية أي شكوك أو مخاوف بشأن الانتهاكات التي يرتكبونها أو قد يرتكبونها مستقبلاً. وقد ظهر ذلك في مقاطع فيديو مسربّة وأخرى علنية، وردت على لسان شخصيات إعلامية مقربة من أروقة الحكم، ومسؤولين، ورموز دينية كبرى مثل مفتي الجمهورية الأسبق، تصف المعارضين السياسيين بأن "رائحتهم نجسة" وأنهم "لا يستحقون مصريتنا" وأنهم كالخوارج يستحقون القتل، إلى آخر ذلك من التشبيهات. (33)

حين تصاعدت العمليات العسكرية في سيناء، كان "الحل" السريع من وجهة نظر القيادة العسكرية هو الاستمرار باضطراد في عملية "البرمجة" العقائدية تلك، على أرض دينية عقدية، شديدة الخطورة والتبسيط، لكنها في وجهة نظر قيادة غير كفؤة ومعدومة الخيال الحل السهل أو ربما الوحيد.

من وجهة نظر رجال الجيش في ميدان سيناء، فإن المسلحين هم "كفّار" و "كلاب جهنم"، الوصف الشائع الذي يصادفك عند متابعة المجموعات الدولتية أو الصفحات الشخصية لضباط الجيش على وسائط التواصل، وبالتالي فإن دماءهم "حلال" وليس لهم كثير حقوق كـ "بشر"، ويمكن أن "تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف" بالنص القرآني. أو ربما هم لا حقوق لهم على الإطلاق. وبالامتداد، تنطبق ذات القاعدة على كل من "يُشكّ" في أمره من المدنيين أو أهالي سيناء، ليصبح فريسة لـ "آلة بشرية" ترى فيه الشر المطلق الذي لا ينبغي التعامل معه ككائن بشري. (34)

---

(33) راجع إن شئت تصريحات مفتي الجمهورية الأسبق علي جمعة في خطبة ألقاها أمام كبار قادة الجيش والشرطة في 18 أغسطس 2013, بعد أيام قلائل من القتل الجماعي للمتظاهرين في رابعة العدوية، "الفيديو الكامل لكلمة علي جمعة أمام السيسي وقيادات الجيش"، مقطع فيديو يوتيوب، 10 أكتوبر 2013 https://www.youtube.com/watch?v=gxm8w-yVyH8 (زيارة 7 أغسطس 2021). المذهل أن علي جمعة حين حاول التنصل من تصريحاته، حاول الادعاء أنه لم يكن يتحدث عن المعتصمين في رابعة، بل كان يتحدث عن الجماعات في سيناء. راجع خطبته: "يقال أنك أبحت دماء المتظاهرين وطالبت الجيش المصري بذلك"، الصفحة الرسمية لعلي جمعة على يوتيوب، 4 مارس 2015، https://www.youtube.com/watch?v=dNprN6ddA8Y (زيارة 7 أغسطس 2021).

(34) على سبيل المثال: في 7 مايو 2018 تسرب للإنترنت مقطع فيديو يظهر ضابطاً في الجيش يقتل طفلاً أعزل في سيناء بعد تقييده وتغمية عينيه. وفي 8 مايو نشر حساب فيس بوك للضابط في الجيش اسمه "مو عامر" صوراً للفيديو في صفحته وكتب "مو عامر" تعليقات تبرر قتله للطفل أنه كافر. حاول الباحث التواصل مع "مو عامر" لكنه قام بحذف صفحته تماماً. ويحتفظ الباحث بصور من تعليقات الضابط.

من السهولة تفسير لجوء القيادة العسكرية لتلك العقيدة المنحرفة، مع انتشار وتصاعد "الأسلمة" منذ الثمانينات وحتى اليوم، وتأثير ذلك على علاقة الدولة بالدين، ومحاولاتها الحثيثة تبنّي رؤى دينية محافظة أو رجعية لسحب البساط من تحت أقدام جماعات الإسلام السياسي التي تنازعها السلطة. يتبدى ذلك بشكل عمليّ في سيناء، حيث جماعات مسلحة تتبنى الخطاب الديني لتبرير هجماتها وانتهاكاتها كافة، لكنها في ذلك أيضاً تنجح في تجنيد الشباب وبرمجتهم أخلاقياً ونفسياً ليصبحوا أداة في ذلك. الحل من وجهة نظر قيادة الجيش؟ هيا نصبح "أكثر إسلاماً" منهم، وأكثر "تديناً" منهم. هم "كفّار" ونحن "مؤمنون" وهذه هي المعادلة السهلة التي يمكن إدخالها في عقول ضباط ومجندين أغلبهم قليل الحظ من التعليم والثقافة.

أمّا سؤال ما هو البديل؟ فسنجيب عليه في الشطر اللاحق من هذه الورقة.

خطورة المسألة التكفيرية إنها – في الأغلب الأعم – تنزع الأنسنة عن الطرف المقابل الحقيقي والمتوّهم، أو ما يعرف باسم Dehumanization. وهي تعطي مظلة من الاستعلاء القيمي الخطير الذي يرى في الآخرين ماهم أقل من بشر. لا بأس إذن من التمثيل بجثث المسلحين عند قتلهم، أو تعذيبهم، أو إشعال النار فيهم أحياء. ولا بأس كذلك من اعتبار كل مدني يتعاطف معهم أو يفشل في التعاطف مع الجيش "كافراً" يستحق القتل أيضاً.

تتشابك تلك العقيدة إذن بشكل خطير مع مبدأ استخدام السلاح الثقيل كاستراتيجية كما أوضحنا أعلاه، ويؤذي الأمران في النهاية لتعاظم الانتهاكات.

أما عقيدة الانتقام فهي واضحة كذلك في الخطاب العلني لقوات الجيش والداخلية وكبار مسؤولي الدولة بما في ذلك الرئيس السيسي (35) بل حتى اختيار المسميات الرسمية للعمليات العسكرية في سيناء مثل "حق الشهيد". فعندما يُنفذ المسلحون هجمات تقتل واحداً أو اثنين أو عشرة من رجال الجيش، تكون العقيدة "الفكرية" و"النفسية" المسيطرة على رجال الجيش هي عقيدة "الانتقام" لزملائهم الذين قُتلوا، فإذا قتلوا منّا واحداً قتلنا خمسة، وإذا قتلوا عشرة قتلنا عشرين. أمّا التساؤل إن كان كل ذلك القتل يصيب الأبرياء أيضاً، فلا مساحة كبيرة له هنا. (36)

(35) راجع على سبيل المثال: "ضربة الثأر الثالثة لمراكز تجمع جرذان الإرهاب"، الصفحة الرسمية للمتحدث باسم القوات المسلحة، 5 يوليو 2015، https://www.facebook.com/watch/?v=684282681702717 (زيارة 7 أغسطس 2021).

(36) من الدلائل ذات المغزى إطلاق الجيش على إحدى حملاته في سيناء اسم "حق الشهيد" وهي العملية التي انطلقت في سبتمبر 2015.

تعمل تلك العقيدة أيضاً على تهميش "الإصلاحيين" داخل التراتبية العسكرية، إذ كلما تصاعد القتال وانتشر القتل، تصاعدت "غريزة" الانتقام البدائية، وأصبح من السهل للمتشنجين، وأصحاب الأفكار الأكثر تطرفاً وخطورة، أن يسيطروا على عمليات صناعة القرار. بينما يتوارى من يرون عكس ذلك بعيداً، خوفاً أو ضعفاً. (37)

تعليقات الضابط "محمد عامر" على مقطع الفيديو الذي تسرب في 7 مايو 2018 ويعترف فيه بمسؤوليته عن قتل الطفل الأعزل في الفيديو من منطلق ديني بحت. المدهش أنه كان حديث التخرج (في 2017) بحسب صور أخرى له على حسابه احتفظنا بنسخة منها قبل حذفه. مما يوضح أن تلك العقيدة يتم تدريسها للطلاب والضباط الجدد قبل إرسالهم لسيناء. (38)



(37) انعكس ذلك بوضوح على حدة خطاب "الانتقام" الرسمي. على سبيل المثال راجع خطاب الرئيس السيسي في 2 فبراير 2015 والذي صرخ فيه بشكل حاد، يكاد يكون هيستيرياً، أمام ضباط الجيش والشرطة "أنا لن أكبل أيديكم للثأر لشهداء مصر، إنتو فاهمين الكلمة دي معناها إيه؟ معناها إنت إنتو اللي حتاخدوا تار مصر،" صفحة الهيئة الوطنية للإعلام، https://www.youtube.com/watch?v=343Ylvotl0Q (زيارة 7 أغسطس 2021).

(38) رابط الصفحة المغلقة أو المحذوفة https://www.facebook.com/mohammed.amer.1291/ وقد تأكدنا بشكل كبير من صحة نسبة الحساب لضابط في الجيش من خلال أدلة عديدة، بينها الصور التي نشرها عبر سنوات ومناسبات عديدة وتظهره مع مجموعات أخرى من الطلبة أو الضباط، وصور أخرى بالسلاح والزي العسكري، بل كان الضابط يضيف للصور أماكن التقاطها مثل كلية الضباط الاحتياط وغيرها من الأماكن التي تواجد فيها.

رابعا: انتهاكات وخطايا حقوقية

تنزع الجماعات الحقوقية إلى تسليط الضوء على الانتهاكات الخطيرة لقوانين حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، بعيداً عن محاولة سبر أغوار التكتيكات والاستراتيجيات العسكرية التي قد لا تنفصم أحياناً عن البيئة الممهدة للانتهاكات. لذلك أتمنى أن يكون ما قدمته في الفقرة السابقة موضحاً لأهمية النظر للانتهاكات الحقوقية والأخطاء العسكرية بعين شمولية، تنظر لهما كجزئين من مشهد كامل، إن كانت هناك فرصة حقيقية لإعادة دراسة الوضع في سيناء وتصحيح الأخطاء. أمّا بخصوص الوضع القانوني والحقوقي فنستعرضه مختصراً في الصفحات التالية.

الإطار القانوني الدولي والمحلي

ينتمي الباحث إلى المدرسة التي ترى إن الوضع في شمال سيناء منذ نهاية 2014 يرقى إلى النزاع المسلح غير الدولي. وبالتالي ينطبق على الوضع في شمال سيناء قوانين الحرب، أو ما يُعرف بالقانون الإنساني الدولي الذي تنظمه بالأساس اتفاقيات جنيف الأربعة. التدخل الإسرائيلي في الصراع سواء بتنفيذ ضربات جوية أو عمليات استخباراتية لا يؤثر في توصيف النزاع أنه "غير دولي"، فالقتال يدور في الأساس محلياً بين الجيش المصري ومجموعات مسلحة، داخل الحدود المصرية. لكن لماذا تنطبق هنا حالة الحرب بالأساس؟

بحسب القانون الدولي الإنساني والتفسيرات التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تشرف على تطبيقه، ينبغي لانطباق قوانين الحرب أن تتوافر شروط ثلاثة محددة، يراها الباحث متحققة بشكل كامل، وهي: (39)

الشرط الأول: أن تتجاوز الهجمات والأعمال العنيفة، المستوى المعهود في الاضطرابات أو القلاقل الداخلية، وعلى سبيل المثال، المظاهرات والمنواشات المستمرة بين متظاهرين وبين قوات الأمن هي قلاقل داخلية لا ينطبق عليها قوانين النزاع المسلح.

(39) See for example: "Classification of armed conflicts," Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, https://www.rulac.org/classification. accessed August 7, 2021

إن الوضع في سيناء هو بلا شك فوق مستوى القلاقل الداخلية، فالجيش قام بتحريك عشرات الآلاف من قواته، واستخدم كافة الأسلحة والفرق من سلاح الجو والمشاة والبحرية، واستخدم السلاح الثقيل منذ البداية. كما أن المسلحين نجحوا في تنفيذ هجمات عديدة واسعة النطاق استخدموا فيها أسلحة تبدأ من الأسلحة الرشاشة والسيارات المفخخة وتمتد لصواريخ الآر بي جي والكورنيت. وقد قُتل خلال سنوات الصراع عدة آلاف من المسلحين وقوات الجيش والشرطة والمدنيين، وأُصيب آلاف آخرون. (40) كما تخلل النزاع نزوح للمدنيين وعمليات تهجير قسري شملت عشرات الآلاف منهم وإخلاء مدن وقرى بأسرها. لذلك لا جدال في انطباق هذا الشرط الأول.

الشرط الثاني: استمرار ذلك العنف لأمد مطوّل. وهذا الشرط بدوره ليس محل جدل، فالمسألة لم تكن مجرد أيام أو أسابيع، وإنما نتحدث عن عشر سنوات إذا احتسبنا العمليات منذ 2011 مع انطلاق العملية "نسر"، أو 8 سنوات إذا احتسبنها منذ 2013.

الشرط الثالث: أن تكون الجماعات المسلحة منظمة في تشكيلات أو مجموعات تعمل في إطار هيكلية قيادية معينة، وليست مجرد عصابات متناثرة يعمل كل عدد صغير منها منفصلاً عن الآخر. وهذا الشرط يبدو متحققاً في سيناء وفقاً لبيانات الحكومة المصرية الرسمية، وتحليلات المتخصصين، وشهادات شهود العيان الذين قابلهم الباحث.

إذ تمتلك جماعة ولاية سيناء (أنصار بيت المقدس سابقا) تشكيلات هيراركية ذات مسؤوليات محددة، بين القتال، واستجواب المختطفين، بل ولديهم لجنة لدراسة ورد المظالم، ولجنة أخرى للشرطة أو الحسبة. كما أن أنصار بيت المقدس حينما بايعت داعش في نوفمبر 2014 وتحولت إلى "ولاية سيناء" دخلت في صراعات أخرى من بعض المجموعات المسلحة التي تنتمي بشكل أو بآخر لفكر "القاعدة" وتعادي داعش، واضطرت تلك المجموعات لمغادرة سيناء أو تقديم سلاحها ومالها إلى ولاية سيناء. كل هذا يعني أننا بصدد جماعة لديها هيكلية تراتبية حقيقية. (41)

(40) قالت هيومن رايتس ووتش مستندة على بيانات لمعهد التحرير للسياسات الشرق الأوسط إن الجيش قتل 3076 مسلحاً في شمال سيناء بينما قتل المسلحون 1226 من ضباط وجنود الجيش والشرطة هناك، وفق بيانات رسمية، بين يناير 2014 ويونيو 2018. بينما ذكر الصحفي السيناوي "مصطفى سيجنر" أن هناك دراسة رسمية – لم يذكر مصدرها – رصدت وجود 1260 قتيلاً بين المدنيين في شمال سيناء و1804 جريحاً، 6 أغسطس 2021، https://twitter.com/MostafasingerMr/status/1423629966533664768 (زيارة 7 أغسطس 2021).

(41) راجع على سبيل المثال "انتهاكات ولاية سيناء بحق السكان" وكذلك "التحليل القانوني" في اللي خايف على عمره يسيب سينا!': انتهاكات قوات الأمن المصرية ومسلحي 'داعش' في شمال سيناء" سبق ذكره.

من المهم هنا أن نذكر أنه ينبغي لانطباق القانون الدولي الإنساني أن تحقق الشروط الثلاثة مجتمعة، فتحقق واحد أو اثنان منهم لا يكفي. أما الأمر الرابع الذي يجعل الأمر أكثر سهولة في التحديد – لكن لا يُشترط انطباقه – فهو السيطرة على الأرض. بحسب شهادات السكان فإن ولاية سيناء لم تسيطر بشكل ممتد – زمانياً أو مكانياً – على بقعة محددة من الأرض، ولكنها تمتلك "مناطق نفوذ" قوية بحيث يخضع السكان الذين يعيشون في مناطق النفوذ تلك إلى سلطة مزدوجة من الدولة والمسلحين. حيث يحاولون "اتقاء شر" كِلَي الطرفين والبعد عن مساندة أي منهما. كما يضطر بعضهم إلى دفع "الضرائب" إلى المسلحين تحت سطوة تهديداتهم، أو بيع الطعام لهم أو التوقف عن أنشطة معينة مثل بيع السجائر، إلى آخر ذلك من أشكال السيطرة. (42)



(42) المصدر السابق، وكذلك Geneva Academy of international Humanitarian Law and Human Rights (RULAC), "Egypt: A Non-International Armed Conflict in the Sinai Peninsula with Wilayat Sinai," December 10, 2018, https://www.geneva-academy.ch/news/detail/180-egypt-a-non-international-armed-conflict-in-the-sinai-peninsula-with-wilayat-sinai

وفي كل الأحوال، فإن قسطاً كبيراً من القانون الدولي لحقوق الإنسان – المُنطبق في حالة السِلم – يظل منطبقاً على المدنيين في حالة الحرب، بما في ذلك على سبيل المثال ضمانات الاعتقال والمحاكمة العادلة.

إزاء التقارير الحقوقية الدولية التي أشارت لانطباق حالة الحرب في سيناء، "هاجت" الدولة المصرية بشدة، فهي ترغب في أن تظهر كل الأمور "تحت السيطرة". لكنها في الحقيقة تحاول تبني نموذج مشوّه يجمع بين المزايا التي يمنحها القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة من استخدام القوة والأسلحة الثقيلة لسحق الطرف المقابل، بل ووجود "هامش" من الضحايا المدنيين، وفي نفس الوقت ترفض تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان (الذي ينطبق كاملاً في حالة السِلم، أو اللاحرب) والذي يرتب مسؤوليات حقوقية وقانونية أكثر صرامة كثيراً على الدولة.

إن هذا "الهجين" المشوّه ليس جديداً على الإطلاق. فهو بالضبط ما تحاول أي قوات حكومية منفلتة الطابع، منغمسة في الانتهاكات لحد النخاع، اللجوء إليه في كل مكان على الأرض. أقرب نموذج على ذلك هو بالضبط على الحدود الشرقية لسيناء في قطاع غزة حينما كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر لغاية عام 2005. إذ كانت قوات الجيش الإسرائيلي أيضاً ترفض بشدة إطلاق توصيف النزاع المسلح على الوضع في غزة وحربها مع الفصائل الفلسطينية المسلحة، بينما تحاول في ذات الوقت الاستفادة لأقصى درجة من "المرونة التي تسمح بها قوانين الحرب، على سبيل المثال في عمليات هدم المنازل في رفح الفلسطينية، وفي نفس الوقت رفض أي مسؤوليات قانونية وأخلاقية تترتب على ذلك. (43)

يتضح ذلك "الهجين" المشوّه في دراسة "قانونية" نشرتها الهيئة العامة للاستعلامات، التي تشرف على الإعلام الأجنبي وتتبع مؤسسة الرئاسة، في يوليو 2018. أقر فيها مؤلفا الدراسة، أحدهما نائب رئيس محكمة النقض المستشار عادل ماجد، أن المسلحين في سيناء يشكلون جماعات "منظمة" وإن القانون العادي المنطبق في حالة السِلم لم يعد مجدياً لمواجهتها:

(43) See for example: "Razing Rafah. Mass Home Demolitions in the Gaza Strip," Human Rights Watch, October 17, 2004 https://www.hrw.org/report/2004/10/17/razing-rafah/mass-home-demolitions-gaza-strip (accessed August 7, 2021).

> إن تكرار واتساع نطاق العمليات الإرهابية المسلحة الناشطة في سيناء، التي يتم تمويلها بالوافر من السلاح والعتاد، من قبل جماعات إرهابية مسلحة ومنظمة ... يبرر اللجوء إلى القوة الغاشمة لمنعها والقضاء على مرتكبيها، بعد أن ثبت عدم إمكانية مواجهتها بعمليات إنفاذ القانون التقليدية. (44)

ويؤكد المؤلفان:

> تتضح خطورة الهجمات التي شنتها الجماعات الإرهابية [في شمال سيناء] في العدد الكبير للمهاجمين، ونوعية التسليح المستخدم، ومستوى التخطيط، وأساليب القتال التي يتم استخدامها، بما يعجز منظومة التجريم والعقاب الوطنية عن التصدي لهؤلاء المهاجمين المستخدمة... (45)

لكن هذه الرؤية بدلاً من أن تدفعهما لتبني القانون الدولي الإنساني، فإنهما يختلقان هجيناً مشوهاً يدعيان فيه أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق إلا بالنصوص التي تعطي الحكومات قدرة أكبر على استخدام القوة "الغاشمة" كما تسميها الدراسة — في استعارة واضحة لكلمات الرئيس السيسي — بينما تتوارى أي التزامات قانونية لحماية الأرواح. حيث تقول الدراسة إن الجماعات الإرهابية قوامها "مقاتلون غير شرعيين" وبالتالي لا يخضعون للحماية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. كما يروّج مؤلفا الدراسة أنه في هذه الحالة "الهجين" فإنه من حق الدولة عند استعمال القوة أن تسقط ضحايا عرضيين collateral damage من المدنيين وأنه لا تثريب عليها في ذلك. (46)

وهذا كما يعلم أي دارس مُبتدئ للقانون لا ينطبق إلا في حالة النزاعات المسلحة. وعلى الرغم من النص في المجلة الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات أنها لا تمثل الحكومة بالضرورة، إلا أن اللبيب من الإشارة يفهم.

---

(44) عادل ماجد وروان عادل ماجد: "حقوق الإنسان ومجابهة الجماعات الإرهابية المسلحة"، دراسات في حقوق الإنسان، العدد 1، هيئة الاستعلامات العامة، 11 يوليو/تموز 2018، ص. 22، http://www.sis.gov.eg/UP/Human%20Rights%20%20studies/3.pdf (تم الاطلاع في 24 يناير 2021).

(45) ذات المصدر، ص. 22.

(46) ذات المصدر، ص. 17.

إن الحساسية من هذا القول إن الوضع في سيناء يرقى لحالة الحرب أو النزاع المسلح منبعها الاعتقاد الخاطئ بأنه وصف "قيمي" أو "أخلاقي" لأي طرف من الأطراف بالخير أو الشر. وهذا ليس صحيحاً. إنه مجرد توصيف "قانوني" يرتب التزامات قانونية على أطراف النزاع. الحساسية أيضاً من كلمة "النزاع" هي حساسية طفولية دولتية الطابع. فمن وجهة نظر هؤلاء، كلمة "النزاع" Conflict أو "التمرد" Insurgency كلمات محمّلة أخلاقياً توحي بوجود أمرٍ ما مُتنازع عليه أو مختلف فيه، بينما هي تُستخدم في الأدبيات القانونية والحقوقية كمصطلحات علمية لا دلالة أخلاقية فيها. هي فقط تؤصل للواجبات القانونية.

على أنه وكما ذكرنا أعلاه، فإنه حتى إن لم تنطبق قوانين الحرب على الوضع في سيناء، فإن هذا لا يقلل من خطورة الجرائم، بل ربما يزيد من حدتها كماً وكيفاً، لأن القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق في حالة السِلم لا يعطي للدولة الهامش الذي تعطيه قوانين الحرب فيما يتعلق بسقوط ضحايا مدنيين عرضاً.

في الأسطر التالية محاولة لتخليص أهم الانتهاكات الحقوقية الجسيمة من واقع تأثيرها على الحياة اليومية للمواطن السيناوي بالشكل الذي لمسه الباحث في المقابلات التي أجراها عبر السنوات الأخيرة.

أ- الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

حملات الاعتقال العشوائي والتعسفي من أخطر الأمور التي تؤثر على الحياة اليومية. سأتذكر دائماً ما ذكره لي غير واحد من أهالي سيناء من أن بعض الشباب يقضون شهوراً طويلة في منازلهم دون الخروج منه للعمل أو قضاء أي حاجيات خوفاً من الاعتقال، إذ يتعرض الرجال، والشباب منهم خاصة، من مناطق معينة خاصة في رفح والشيخ زويد، إلى الاعتقال على الهوية. (47)

(47) مقابلات شخصية للباحث مع العديد من سكان سيناء بين 2015 و2019، سبق ذكره.

ب- والمعاملة اللا إنسانية والمهينة

تزداد الجراح غوراً حين تقترن جريرة الاعتقال التعسفي بالإخفاء القسري والمعاملة اللا إنسانية والمهينة. إذ يصطحب الجيش هؤلاء المعتقلين لمعسكراته الثلاثة، وهي معسكر الزهور في الشيخ زويد، ومعسكر الكتيبة 101 في العريش، وقاعدة الجلاء العسكرية في الإسماعيلية. وهناك يتعرض المعتقلون للضرب والشتم والإهانة بشكل اعتيادي،(48) أما الأتعس حظاً فقد يتعرض لحفلات التعذيب الأشد قسوة بالكهرباء والجلد وغير ذلك من تقنيات التعذيب. لا يُسمح لأهالي المعتقلين بدخول تلك المعسكرات، بل وربما يحظر الاقتراب منها تماماً. لتستحيل حياة الأهل عذاباً مقيماً، إذ يعيشون في قلق (49)

"اللا معرفة". حيث تغيب أبسط المعلومات عن أحبائهم: هل هم على قيد الحياة؟ هل تناول أبي دواءه؟ هل سمحوا لأخي بالطعام؟ أين هم الآن؟ ومتى سيخرجون؟ أبسط الأسئلة تبقى بلا إجابة. (50)

وبالإضافة لمعسكرات الجيش، تحتجز قوات الداخلية المعتقلين وتخفيهم قسراً في فرع الأمن الوطني في العريش، وكذلك تحتجز أعداداً كبيرة في أقسام الشرطة المختلفة في شمال سيناء.(51) وبحسب تقديرات شهود العيان فإن سجن "العازولي" الذي يتم فيه إخفاء المعتقلين في قاعدة الجلاء العسكرية قد يحتوي وحده ما يزيد على 600 معتقل في الوقت الواحد. كما قامت القوات المسلحة بإنشاء المزيد من المباني داخل قاعدة الجلاء وكذلك في معسكر الزهور لاستيعاب المزيد من المعتقلين.(52)

النافذة الوحيدة لتواصل هؤلاء مع العالم هو في حالة إحالتهم للمحاكمة العسكرية، والتي تُعقد أيضاً داخل مبنى "محكمة" في قاعدة الجلاء، حيث يستطيع محامي المتهمين أحياناً الحصول على دقائق قليلة لمعرفة بعض المعلومات. لكن الكثير من المعتقلين لا يُحالون لأي نوع من المحاكمة ويبقون رهن الاعتقال حتى الإفراج عنهم أو الموت.(53)

---

(48) مقابلات شخصية للباحث مع العديد من سكان سيناء بين 2015 و2019، سبق ذكره.

(49) ذكرت هيومن رايتس ووتش أنه وفق بيانات رسمية فإن السلطات اعتقلت مايزيد عن 12 ألفاً في شمال سيناء بين يوليو 2013 وديسمبر 2018. "مصر: انتهاكات جسيمة وجرائم حرب في شمال سيناء"، 28 مايو 2019، https://www.hrw.org/ar/news/2019/05/28/330273 (زيارة 7 أغسطس 2021).

(50)،(51)،(52) مقابلات شخصية للباحث مع العديد من سكان سيناء بين 2015 و2019، سبق ذكره.

ج- القتل خارج نطاق القضاء

بالإضافة للمسؤولية القانونية عن الوفيات في أماكن الاحتجاز ذات الظروف اللا آدمية المُروعة، والناجمة عن التعذيب أو حجب الرعاية الطبية المناسبة، فإن قوات الأمن في سيناء، الجيش والشرطة، مسؤولة عن عدد من عمليات إعدام المعتقلين التي تم توثيقها في السنوات الأخيرة. في تلك العمليات، يقوم الضباط بنقل واحد أو أكثر من المحتجزين في أماكن الاعتقال السرية إلى أماكن مهجورة في الصحراء أو بيوت مهجورة ويتم قتلهم بدم بارد والإدعاء بعد ذلك بأنهم قتلوا في اشتباكات مسلحة. وقد وقعت أمثال تلك العمليات في أماكن متفرقة بالقاهرة والدلتا والصعيد ولذلك فإن وقوعها في سيناء — حيث اللا قانون — هو أسهل تمريراً. (54)

ظهرت تلك العمليات في عدد من الفيديوهات المسربة، وفي فيديو آخر رسمي لوزارة الداخلية، وهو الفيديو الوحيد تقريباً الذي بثته الحكومة لتصوير ما تدعي أنه عملية مداهمة سريّة بواسطة فرق العمليات الخاصة لأحد "الأوكار" الإرهابية، وبعد تحليل ذلك الفيديو وفضح الزيف المرّكب فيه، والاحتجاجات النادرة في العريش التي أعقبت قتل المعتقلين في ذلك الفيديو، لم تبث الداخلية أو الجيش أي فيديوهات مشابهة لعمليات مداهمة مزعومة مرة أخرى. (55)

من الواضح أن من بين العناصر المحددة لهذه العمليات منطق "الانتقام" الذي تحدثنا عنه أعلاه، وانحراف وتحلل العقيدة القتالية. حيث تَكرر كثيراً أن نرى أخبار وقائع القتل تلك في أعقاب الهجمات التي تستهدف الجيش والشرطة أو المدنيين، وكأن الهدف هو قتل المتهمين والمشتبه بهم كلما أوقعت الجماعات المسلحة والإرهابية قتلى في عملياتها. بينما لا يتوقف الضباط كثيراً عند مبادئ القانون والأخلاق أو حتى قواعد المنطق التي تقضي بأنه قد يكون المشتبه بهم أبرياء تماماً أو ليست لديهم صلة حقيقية بالعمليات العنيفة. (55)

(54) للمزيد من المعلومات راجع "إعدامات خارج نطاق القضاء" في المصدر السابق.

(55) Egypt: Possible Extrajudicial Killings in Sinai," Human Rights Watch, March 16, 2017," https://www.hrw.org/news/2017/03/16/egypt-possible-extrajudicial-killings-sinai (accessed August 7, 2021)

(56)، أجرى الباحث مقابلات شخصية مع نحو 25 من عائلات القتلى في تلك العمليات في محافظات عدة، بينها شمال سيناء، بين 2016 و 2020.

تنم عمليات القتل تلك عن تحلل أخلاقي ونفسي لجنود وضباط الجيش وانفلات من أي معايير قانونية تحكم الحرب. وللسخرية، فإن هذه الأفعال يتم تبريرها بأن هؤلاء المعتقلين هم مسلحون أو إرهابيون أو "كفرة" في حين أن الثقافة المصرية الحكومية والشعبوية تنزع — بشكل عام - دائماً لتسليط الضوء على المعاملة "الجيدة" التي لاقاها أسرى الجيش الإسرائيلي في حروبه مع مصر، وكذلك ترديد الأحاديث المقتبسة عن النبي محمد عن ضرورة ألا تمس نيران الحرب الشيوخ والنساء وأن يُعامل الأسرى بإنسانية وألا يُقطع الشجر والحجر... الخ.

ومن بين الشواهد على هذا التحلل الأخلاقي الكامل والشعور بالقوة المطلقة التي تعلو القانون ولا تخشى المحاسبة، أن نشر المتحدث باسم القوات المسلحة فيديو من فيديوهات الدعاية المتكررة عن العمليات في سيناء، في أغسطس 2021، يوضح بشكل قاطع استهداف رجل أعزل نائم داخل كوخ (عِشة) وقتله بدم بارد بعدة طلقات نارية أطلقها ضابط. وكذلك احتوى نفس الفيديو الدعائي على مقطع يوضح استهداف طائرة حربية لرجل أعزل في منطقة صحراوية بوابل من الرصاص حتى سقط أرضاً. (57)

إن نشر مثل تلك المقاطع في فيديو رسمي صادر عن وزارة الدفاع هو دليل صارخ على تحلل قوات الأمن في سيناء من أي روابط أخلاقية أو قواعد قانونية في ظل التمتع الكامل بالأمن من العقاب.

د- التهجير القسري وهدم المنازل

تهجير الأهالي من الانتهاكات الأساسية لقوات الجيش في سيناء في السنوات الأخيرة، ومن أشدها خطورة وتأثيراً على حياة المواطنين. حيث قام الجيش بتهجير عشرات الآلاف من السكان وهدم منازلهم.

التهجير القسري محظور بشكل عام في القانون الدولي الإنساني وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا في حالات استثنائية، وكملاذ أخير، بعد دراسة واستنفاد كافة الحلول الأخرى.

(57) Egypt: Investigate evidence of extrajudicial executions by Egyptian army in North Sinai," Amnesty International, August 5, 2021, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/08/egypt-investigate-evidence-of-extrajudicial-executions-by-egyptian-army-in-north-sinai/ (accessed August 7, 2021).

وفي حالة ضرورة اللجوء له كحل أخير، ينبغي أن تكون عمليات التهجير متناسبة ومعقولة، كما ينبغي مراعاة الكثير من الضمانات، والتي من بينها على سبيل المثال: الدراسة والنقاش بشكل شفاف ومفتوح مع الأهالي وأصحاب الشأن والمجتمع المدني، والإخطار قبل التنفيذ بمهلة كافية (أسابيع على الأقل)، والمساعدة في إيجاد سكن بديل، وتقديم التعويضات المالية قبل الإخلاء وليس بعده، وكذلك وجود آليات مستقلة وقضائية للإشراف على العملية والسماح بالطعن في قيمة التعويضات أو في أي خطوة من خطوات العملية، كما أن القانون الدولي يدعو الحكومات للحفاظ على كرامة وإنسانية المهجّرين أثناء وبعد عملية التهجير، ويُلزم الحكومات بتعويض الأرض بالأرض لأن المال مقابل الأرض لا يكفي.

وتقدر هيومن رايتس ووتش عدد من تعرضوا للتهجير داخل سيناء بما لا يقل عن 100 ألف من السكان، وأن الجيش قام بهدم ما لا يقل عن 12350 (اثني عشر ألفاً وثلاثمئة وخمسين) مبنى أغلبهم منازل، ما بين نهاية 2013 ونهاية 2020. (58)

وهنا تلخيص لعناصر اللا قانون، والفوضى والعبث التي مزقت حياة السيناويين خلال عمليات التهجير: (59)

اللا قانون: حسب شهادات السكان، قامت القوات المسلحة بالضرب عرض الحائط بأبسط تلك القواعد والالتزامات. فلم تتم مناقشة أي خطط بشكل علني أو كافٍ، كما تم إخطار الكثير من الأهالي بضرورة الرحيل خلال 48 ساعة دون أي ضرورة تستدعي ذلك الضغط الهائل، ولم تقدم الدولة أي مساعدة لنقل الأهالي أو ممتلكاتهم أو أثاثهم. كما لم تقُم بتعويضهم بشكل مُسبق، بل ظل الآلاف منهم في انتظار التعويضات بعد سنوات من رحيلهم عن أراضيهم، إلى غير ذلك من أشكال العسف والقسوة التي لا مبرر لها حتى لو اعتبرنا إن خيار التهجير القسري كان فعلاً خياراً ضرورياً.

(58) Egypt: Massive Sinai Demolitions Likely War Crimes," March 17, 2021," https://www.hrw.org/news/2021/03/17/egypt-massive-sinai-demolitions-likely-war-crimes (accessed August 7, 2021)

(59) أجرى الباحث مقابلات مع مايزيد عن 20 من الأهالي المهجرين, والذين تم هدم منازلهم أو نزع ملكيتهم للأراضي في شمال سيناء منذ 2014.

الفوضى والتخبط: اتسمت عمليات التهجير القسري أيضاً بالفوضوية والتخبط. في البداية تحدث المسؤولون عن إخلاء 500 متر أو أكثر من سكان رفح المصرية على الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل. ثم هبط قرار حكومي "بالبراشوت" في أكتوبر 2014 بإخلاء رفح بالكامل. لكن الحقيقة التي تظهرها الأقمار الصناعية إن عمليات التهجير وهدم المنازل بدأت قبل ذلك التاريخ بنحو عام كامل. أي أنها كانت تتم بلا أي غطاء قانوني. لكن بعد ذلك القرار تسارعت عمليات الإخلاء (60)

العبث والقسوة واللا منطق: من مظاهر الفوضى والقسوة والعبث أيضاً، إن الجهات الحكومية في البداية قسّمت عملية التهجير إلى مراحل، كل مرحلة 500 متر. لكن الجيش كان يخطر الأهالي بالرحيل ويعطيهم إنذاراً ب 48 ساعة فقط للرحيل، رغم أنه قد لا يهدم المنزل إلا بعد أيام أو أسابيع، وأحياناً شهور، من رحيل ساكنيها. فإذا كان الأمر مخططاً بشكل جيد فلماذا لا يتم الإخطار قبلها بأسابيع ؟ كما أن مجلس مدينة رفح والموظفين المدنيين كانوا مسؤولين عن مسح البيوت وأخذ قياساتها قبل الهدم، وقد اضطر الأهالي في أحيان كثيرة للرحيل عن المنزل وإخلائه من الأثاث، بينما يعود الرجل أو الأخ الذكر الوحيد في العائلة للمبيت في السكن المهجور، في الظلام، لمدة أسابيع أو شهور، في انتظار مجيء الموظفين لترقيم المنزل ورفع قياساته، وذلك خوفاً من أن يتجاهل الجيش والموظفين ترقيم المنزل فيضيع التعويض أدراج الرياح. وفي حالات أخرى، اضطر الرجال للمبيت في المنزل المهجور خشية أن يحتله المسلحون ويتخذ الجيش ذلك ذريعة لعدم تعويض أصحاب البيت. إن كل ذلك من مظاهر اللا اكتراث المتناهي بكرامة وإنسانية السكان ويكفي كدلالة على عدم مراعاة الجيش لأبسط قواعد المنطق والقانون.

المثير للدهشة أيضاً، أن عمليات ترقيم المنازل ورفع المساحات توقفت في مرحلة ما، بعد رحيل السكان، وهكذا هدم الجيش مئات المنازل بدون ترقيمها أو أخذ قياساتها، كما جرّف مئات الأفدنة من الأطيان الزراعية بدون رفع مساحتها وما تحتويه من أشجار، واضطر الأهالي بعد ذلك لتقديم أوراقهم بأثر رجعي لتلقي التعويضات بناء على شهادة شهود العيان أو خلاف ذلك من الطرق البدائية التي كان يمكن تفاديها لو كان هناك نظاماً حقيقياً يحفظ كرامة الناس وحقوقهم.

(60) للمزيد راجع تقرير: "ابحثوا عن وطن آخر. عمليات الإخلاء القسرية في رفح المصرية"، هيومن رايتس ووتش، 22 سبتمبر 2015، https://www.hrw.org/ar/report/2015/09/22/281494 (زيارة 7 أغسطس 2021).

تعويضات ظالمة وغير كافية: ومن أسوأ الانتهاكات في هذا الصدد أن الحكومة عوضت المهجّرين عن المنازل فقط (المباني) وليس الأراضي. حيث خصصت من 800 ل 1200 جنيه لمتر المباني حسب المادة المستخدمة في البناء. كما قالت في البداية إنها لن تعوض المزارعين لكن مع اتساع نطاق تجريف المزارع لتشمل قرابة 90% من الأراضي المزروعة في سيناء، بدأ تعويض بعض المزارعين بأثر رجعي وفي أطر شديدة الظلم، حيث يُعوض المزارعون عن الشجر بحد أقصى 100 شجرة، بينما لا يتلقون تعويضاً عن نزع ملكية الأرض. (61)

كثيراً ما قام الجيش أيضًا بتدمير وحرق العشش وبيوت الصفيح التي اتخذ منها الأهالي معدومي الحيلة سكناً مؤقتاً، وذلك بزعم أن المسلحين يتخذون من تلك التجمعات البدائية ملجأً لهم. وفي معرض هذا، تعرضت الكثير من الأسر للتهجير أكثر من مرة، وأحياناً ثلاث أو أربع مرات. كما أن هذا الظلم يقع بشكل تمييزي أسوأ على السكان الأكثر فقراً، ويؤثر على الأطفال والنساء بشكل أخص، فالعائلات الميسورة يمكن لها تأجير الشقق أو الرحيل عن سيناء بالكامل. أما الفقراء فليس لهم سوى أن يفترشوا العراء.

لم تضع الحكومة أي خطة حقيقية شاملة لضم أطفال المهجرين لمدارس جديدة في مناطق تواجدهم. وهكذا أثرت عملية التهجير بشكل شديد على استكمال المسيرة التعليمية لآلاف الأطفال. مما يخلق المزيد من المظالم ويعزز من تفشي عناصر تغذي التطرف والإرهاب من الجهل والأمية.

لم تكن تلك هي كل الانتهاكات، فمن بين أبرز الانتهاكات في هذا السجل أيضاً أن الجيش قام بهدم مئات المنازل خارج أي قرار حكومي أو أي منطقة عازلة.

(61) "Egypt: Massive Sinai Demolitions Likely War Crimes",

وقد صدرت عن الجهات الحكومية عدة أوامر بإخلاء مناطق في سيناء يمكن تلخيصها في القرارات التالية:

القرار 1957 **لسنة** 2014 والذي يحدد مدينة رفح بالكامل (79 كم مربع) لإخلائها ويحول تلك المساحة لملكية القوات المسلحة.

القرار 233 **لسنة** 2016 بإخلاء 2 كيلو على جانبي الطريق (الدولي) الواصل بين رفح والعريش بطول نحو 45 كم.

القرار 444 **لسنة** 2014 بإخلاء المناطق المتاخمة للمناطق الحدودية بما في ذلك منطقة عرضها واحد كم وطولها نحو 200 كم من طابا جنوباً وحتى مدينة رفح شمالاً.

القرار 330 **لسنة** 2019 والقاضي بإخلاء منطقة ميناء العريش بدعوى تطويره وتحويل ملكية الأراضي للقوات المسلحة. (62)

كما تم **بناء منطقة عازلة كبيرة** جداً حول مطار العريش وذلك وفقاً لأوامر شفهية صدرت من الرئيس السيسي وأعلنها في **مؤتمر في** 2018 ، ودون أي قرار رسمي في الجريدة الرسمية. مما يُظهر حجم الاستخفاف بأي معنى لسيادة القانون.

وأخيراً، من مظاهر التخبط الشديد وانعدام الرؤية إن الحكومة خصصت، وفقاً للقرار 2021 لسنة 2015 مساحة 2.25 كم مربع لبناء "رفح جديدة". بما يعادل ما هو أقل من 3% من مساحة رفح المهجّرة، كما أن هذه المنطقة تقع على تخوم رفح القديمة، كما تم هدم وتجريف الكثير من البيوت والمزارع حولها، ويحدها من الشمال مباشرة الطريق الدولي الذي يُحظر البناء في منطقة 2 كيلو متر على كل جانب من جانبيه. فإذا كان الهدف هو إخلاء المنطقة من السكان لتأمينها فكيف يتم بناء رفح "الجديدة" في ذات المكان تقريباً؟

وتظهر صور الأقمار الصناعية في نهاية 2020 أن الدولة قامت ببناء نحو 40 عمارة سكنية في المنطقة، كما تظهر الصور عدداً آخر تحت الإنشاء، تقول تقارير صحفية إنها قد تصل إجمالاً إلى 80، بالإضافة لبعض البيوت البدوية. لكن حتى الربع الثالث من عام 2021 لم يتم تسكين أي شخص في تلك المباني.

(62) راجع: "أنصتوا للسكان ولو مرة واحدة".. على الحكومة المصرية أن توقف مشروع إخلاء منطقة ميناء العريش في شمال سيناء"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 28 يناير 2021، https://sinaifhr.org/show/57 (زيارة 9 أغسطس 2021).

وليس من الواضح متى سيحدث ذلك. الأدهى أن محافظ شمال سيناء اللواء محمد عبد الفضيل شوشة قال في تصريحات صحفية في يونيو 2021 إن الدولة تخطط لبيع الشقق في مدينة رفح الجديدة وبأسعار السوق وليس إعطاؤها كسكن بديل لمن هُجّروا من بيوتهم كما زعمت الدولة والرئيس السيسي بنفسه عند إطلاق قرار بناء رفح الجديدة في عام 2015 وكذلك منذ بدأ العمل في إنشاء الشقق في 2018. (63)

كما أن نمط "العمارات السكنية" المرتفعة متعددة الشقق هو نمط يخالف تماماً ثقافة وعادات وحياة أهالي سيناء، خاصة رفح والشيخ زويد، الذين يعيشون عادات في بيوت تسكنها عائلات ممتدة، يخصص لكل أخ أو أخت شقة داخل البيت، ويحيطه عادة "حوش" أو ساحة وربما أراضٍ زراعية. ويُلزم القانون الدولي الحكومات بالحفاظ على عادات وثقافة السكان عند تهجيرهم وهو ما لم يتم مراعاته بأي شكل في تلك المباني الخرسانية. (64)

و- القيود التعسفية على الحركة

فرض الجيش قيوداً شديدة التعسف على حرية الحركة، بالإضافة لحظر التجوال المستمر في أغلب مناطق شمال سيناء بلا انقطاع منذ 2014. ففي ساعات النهار التي لا يتخللها حظر التجوال لا يستطيع المواطنون التحرك بصورة طبيعية بين مدن شمال سيناء، أو بين شمال سيناء وبقية مصر، وذلك بسبب الكمائن المتعددة التي يتوقف عندها المواطنون ساعات مطوّلة في مشهد يذكرنا بحواجز الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. وفي تلك الكمائن لا يتعرض المواطنون فقط للتفتيش الذاتي وعبر أجهزة الإكس راي، وإنما يتم سحب بطاقاتهم الشخصية وتركهم للانتظار ساعات طويلة في طوابير لا تنتهي. ويتعرض بعضهم للأذى أو الاعتقال التعسفي.

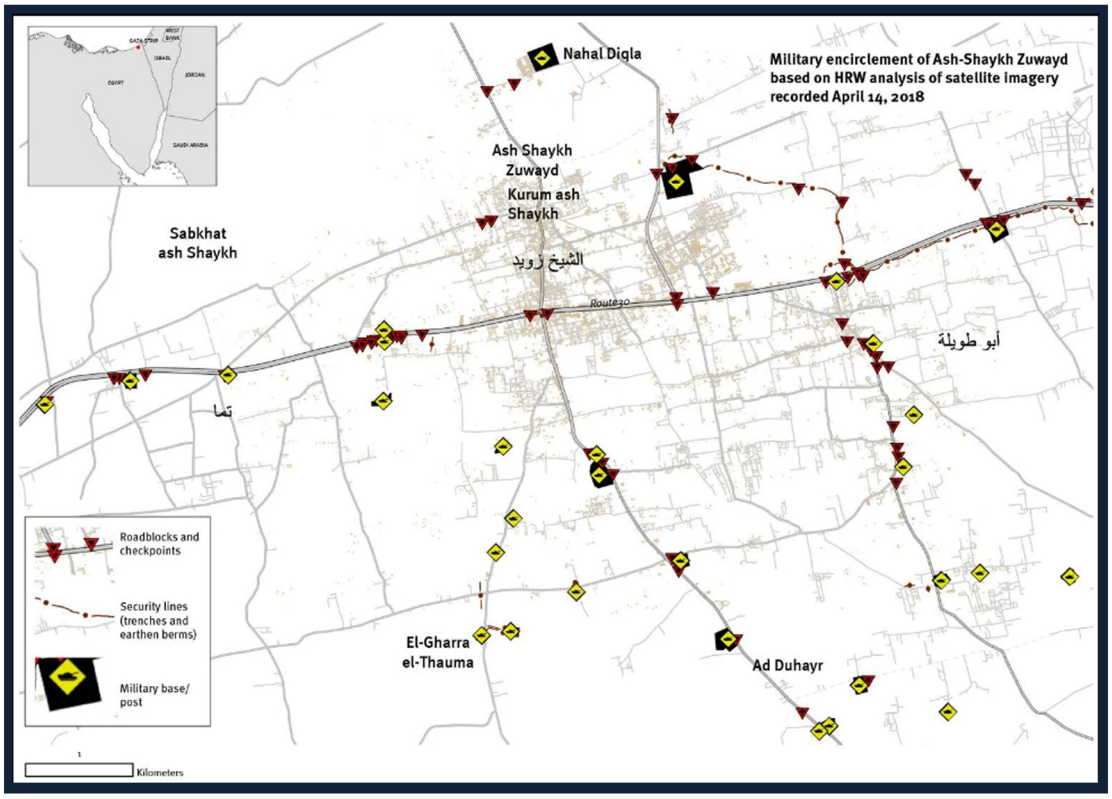
أما الخروج من شمال سيناء للسفر للمحافظات الأخرى فأصبح يتطلب في 2018، مع بداية ما يُسمّى "العملية الشاملة" للجيش، "التنسيق الأمني" المسبق مع المحافظة حيث يرسل المواطنون أسماءهم وأسباب رغبتهم في السفر، وينتظرون الموافقة عليها!

---

(63) راجع: "تصريحات محافظ شمال سيناء عن "بيع" رفح الجديدة إهانة جديدة للمهجرين قسرياً"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 8 يونيو 2021 https://sinaifhr.org/show/88 (زيارة 9 أغسطس 2021).

(64) الكثير من هذه الضمانات والقواعد الدولية يمكن مراجعتها في مستند مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة A/HRC/4/18 والذي يحتوي تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، ميلون كوثاري، فبراير 2007، https://undocs.org/ar/A/HRC/4/18

كما أن قيود الجيش على بيع وتداول الوقود أثّر كثيراً على عدد السيارات المتاحة واضطر الكثير من السيناويين للمشي مسافات طويلة على الأرجل أو استعمال طرق بدائية للتنقل مثل عربات الكارو. وقد أثر كل ذلك تأثيراً شديداً على الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى حظر تداول بعض البضائع تحت زعم إن المسلحين يمكن أن يستخدموها في عملياتهم العسكرية، مما ساهم في شلل الحياة الاقتصادية ونقص البضائع الأساسية. خاصة عندما يُضاف إلى كل ذلك تهالك البنية التحتية وانقطاع الكهرباء والماء والاتصالات المتكرر سواء بسبب هجمات المسلحين على أبراج الكهرباء أو بسبب عمليات الجيش المستمرة. (65)



Security Analysis © 2018 Human Rights Watch
Road Data: 2018 OSM

(65) راجع على سبيل المثال: " شمال سيناء: أكثر من 2190 يوماً في ظل حظر عبثي للتجوال"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، 24 أكتوبر 2020، https://sinaifhr.org/show/26 (زيارة 9 أغسطس 2021)، و "مصر: أزمة إنسانية تلوح في الأفق بسيناء"، هيومن رايتس ووتش، 23 أبريل 2018، https://www.hrw.org/ar/news/2018/04/23/317058 (زيارة 9 أغسطس 2021).



أهم الانتهاكات الحقوقية الجسيمة

من واقع تأثيرها على الحياة اليومية للمواطن السيناوي

1. الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري
2. والمعاملة اللا إنسانية والمهينة
3. القتل خارج نطاق القضاء
4. التهجير القسري وهدم المنازل
5. القيود التعسفية على الحركة

خامسا: انتهاكات بواسطة المسلحين (ولاية سيناء)

يتم تسليط الضوء بشكل مستمر على جرائم وانتهاكات المسلحين التابعين ل "ولاية سيناء"، إذ تسمح الحكومة بذلك لأنه يخدم أجندتها، لكنها في ذات الوقت لا تسمح – بسبب المنع شبه الشامل لتغطية أحداث شمال سيناء – بالتغطية الكافية للمعاناة اليومية للأهالي بسبب المسلحين.

ويمكن تلخيص تلك الانتهاكات فيما يلي: (66)

أ- خطف واحتجاز المدنيين وقتلهم

إذ يقوم المسلحون روتينياً بخطف واحتجاز المدنيين والتحقيق معهم ومن ثم "الحكم" عليهم من خلال محاكمهم السرية وفقاً لمفاهيمهم عن "الشريعة الإسلامية". في بعض الأحيان يكون "العقاب" الجلد أو مصادرة ممتلكات، لكن في أحيان أخرى يتم إعدام المختطفين. والتهمة الغالبة هي التعاون أو التعاطف مع الجيش أو الحكومة.

ب- قتل الأسرى من القوات الحكومية

يقوم المسلحون أيضاً بقتل الجنود والضباط الذين يتم خطفهم وأسرهم، و يُعد هذا في القانون الدولي الإنساني جريمة حرب.

ج- قتل واستهداف المدنيين، والقتل على الهوية

وهذا الجانب هو الذي يغلب تسليط الضوء عليه في الإعلام، وذلك كما حدث في مجزرة مسجد "الروضة" الشهيرة حيث قتل المسلحون ما يناهز 300 من المصلّين المدنيين بدم بارد في 24 نوفمبر 2017. كما تعرض الكثير من السكان المسيحيين في العريش للقتل والتهديد مما أدى إلى تهجيرهم بشكل شبه كامل. (67)

د- استخدام بيوت المدنيين ومزارعهم في العمليات العسكرية

حيث يقوم المسلحون باستخدام المزارع والبيوت المدنية لزرع عبوات الناسفة والألغام لاستهداف الجيش، وهذا أيضاً محظور في القانون الدولي الذي يحظر استخدام الأعيان المدنية لأي أغراض عسكرية. وقد وقع أيضاً بسبب تلك العمليات الكثير من الضحايا المدنيين.

---

(66) للمزيد عن انتهاكات المسلحين ضد أهالي سيناء راجع: "انتهاكات ولاية سيناء بحق السكان" في "اللي خايف على عمره يسيب سينا!"، سبق ذكره.

(67) راجع مثلاً: فرار عشرات الأسر المسيحية من مدينة العريش المصرية إثر تهديدات من مسلحين"، بي بي سي عربي، 24 فبراير 2017، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-39078663 (زيارة 9 أغسطس 2021).

و- العنف القائم على النوع الجنسي: كما رصدت تقارير حقوقية وإعلامية تورط عناصر "ولاية سيناء" في العنف القائم على النوع ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج القسري وزواج القاصرات. (68)

تقع أغلب تلك الانتهاكات التي قامت بها القوات الحكومية أو تلك التي قامت بها داعش في إطار الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، وعلى الأرجح ترقى الكثير منها لجرائم الحرب.



(68) راجع: "من جحيم الولاية إلى جحيم الدولة: تقرير يوثق انتهاكات جسيمة بينها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تتعرض لها نساء شمال سيناء"، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 1 مارس 2021، https://egyptianfront.org/ar/2021/03/sinai-state-hell/ (زيارة 9 أغسطس 2021).

سادسا: التطورات الأهلية المجتمعية

أدت الحرب المتصاعدة في سيناء، والانتهاكات الحكومية وانتهاكات داعش المتصاعدة، وعمليات التهجير القسري وهدم المنازل، إلى تفكيك النسيج المجتمعي والأهلي في سيناء. فمن ناحية انتهت مدينة رفح المصرية من الوجود، كما تحولت أغلب القرى المحيطة بمركز مدينة الشيوخ زويد إلى "مدن أشباح" بسبب تهجيرها أو رحيل أهلها عنها خوفاً من القتل والعمليات المتصاعدة. وبالتالي تكون المحصلة النهائية تفريغ سيناء من المزيد من أهلها، أو depopulation. وفي اعتقاد الباحث إن ربع سكان شمال سيناء على الأقل أصبحوا في عداد النازحين والكثير منهم هاجر إلى مدن أخرى مثل الإسماعيلية والشرقية والقاهرة.

أدت الحرب أيضاً إلى توقف شبه كامل للحياة الاقتصادية اليومية، مع ارتفاع مخيف في نسب البطالة والفقر والعوز، وتعطل العلمية التعليمية لطلاب المدارس. (69)

كما استمر تحلل وانهيار النسيج القبلي للمجتمع السيناوي والذي كان يتمتع فيه بعض "العقلاء" من مشايخ القبائل بمكانة رمزية وسلطة مجتمعية قادرة على التدخل الفعال لحل المشاكل. وقد حدث هذا التحلل لصالح الجماعات المتطرفة والإرهابية حيث ضعفت سلطة العقلاء داخل القبائل في مقابل سيطرة نماذج ذات سمعة سيئة وأصحاب السوابق الإجرامية الذين نصبتهم الدولة كأدوات في حربها بدلاً من الاعتماد على الكفاءة والسمعة الطيبة.

> والحقيقة أن هذا التحلل قد بدأ منذ سنوات مبارك في الحكم، حيث نصبت الدولة "مشايخها" الذين كانوا يتلقون راتباً من الحكومة، ومزايا وعطايا أخرى، في مقابل الترويج للحزب الوطني الحاكم، ووأد أي محاولات لمعارضة الدولة أو التفكير في حلول سلمية خارج الصندوق فيما يتعلق بمشكلات سيناء.

(69) راجع على سبيل المثال: مصطفى سنجر: "التجارة على شفا الانقراض فى الشيخ زويد"، صحيفة الشروق، 16 مارس 2017، https://cms.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=16032017&id=1291daf0-32d5-4841-a5ac-1317a64c4ba5 (زيارة 9 أغسطس 2021)، ومحمد علي السوهاجي: "40 يوماً من الحرب: كيف يشرب ويأكل أهالي شمال سيناء ؟"، المنصة، 20 مارس 2018، https://almanassa.net/ar/story/9471 (زيارة 9 أغسطس 2021).

لهذا لم يكن غريباً إنه بعد تحلل سلطة الدولة في سيناء في أعقاب ثورة يناير 2011 أن نشأت وتعددت ما يسمى بـ "المحاكم الشرعية" التي كان يديرها سلفيون. حيث وجد المواطن السيناوي في تلك المحاكم "الشرعية" ضالته في البحث عن بعض من العدالة الضائعة ورد لبعض المظالم التي فشلت الطرق القبلية في حلها على مدار سنوات طويلة بسبب فسادها وانحيازها للدولة وأجهزة الأمن. (70)

إن هذا التحلل خطير لأنه يساهم في تعزيز سطوة وقدرة الجماعات المتطرفة على تجنيد المزيد من الشباب الغاضب والمحبَط.



(70) راجع مهند صبري: Sinai: Egypt's Linchpin, Gaza's Lifeline, Israel's Nightmare، سبق ذكره.

الفصل الثاني

مـا العمـــــل؟

لا يهدف هذا العرض — على محدوديته — إلى تقديم ملخص زمني وافر لِما جرى في سيناء منذ ثورة يناير حتى الآن، والحملات العسكرية المتعاقبة والمتصاعدة، والهجمات العنيفة والأعمال الإرهابية التي وقعت. ناهيك عن تصاعد الجماعات المسلحة وعنف الدولة في سيناء في العقد الأخير لمبارك وما سبق كل ذلك من تهميش رسمي مستمر. فهذا كله قد يكون محل بحث أكبر، وهو مطلوب من جهة ندرة ما كُتب عن سيناء بتعمق حتى الآن. لكن ما نستهدفه في هذه الورقة الموجزة هو محاولة المرور على الأحداث المفصلية، وتقديم صورة كلية للمشهد بطريقة كافية يمكن أن تمهد الطريق لاقتراح مداخل للحلول الجذرية واستشرافها.

على أنه وقبل الخوض في واقع سيناء كما نراه الآن، أريد أن أعرض سريعاً ما أعتبره أسباب غياب المعلومات الكافية عن الوضع في سيناء، وهذه الورقة لا تزعم الإلمام بكافة المعلومات وإنما هي محاولة لردم هذه الهوّة المتفاقمة.

برغم كارثية الوضع في شمال سيناء وجسامة الانتهاكات التي أنهكت حياة السيناويين، فإنها لا تحظى عادة بتغطية إعلامية، أو أكاديمية، أو حقوقية، كافية، بل أعتقد أن حقيقة ما يحدث هناك كان غائباً — في السنوات الأولى للحرب — حتى عن الأوساط الحقوقية والمدافعة عن الديموقراطية في دلتا مصر. لو أن ما وقع في سيناء وقع في منطقة أخرى في الدلتا فيها ربع سكان سيناء لاختلف الأمر تماما

أولا: العدالة الانتقالية وجبر الضرر

بالطبع، لا يمكن تخيل أي طريق حقيقي للأمام بدون عملية تشمل أسس وعناصر العدالة الانتقالية الحقيقية وطرق لرد المظالم وتكرار عدم حدوثها مرة ثانية. وتهدف العدالة الانتقالية — بغض النظر عن آلياتها وطرقها — إلى هدفين رئيسيين: الأول هو تحقيق أكبر قدر من العدالة لضحايا الانتهاكات، والثاني هو تعزيز فرص وإمكانات السلم الأهلي والمجتمعي، والديموقراطية، والمصالحة. (71)

(71) راجع على سبيل المثال: "ماهي العدالة الانتقالية؟" المركز الدولي للعدالة الانتقالية، https://www.ictj.org/about/transitional-justice "What Is Transitional Justice?: A Backgrounder," February20,2008, accessed August 9, 2021 https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/26_02_2008_background_note.pdf accessed August 9, 2021

وفي العقدين الماضيين، تنامت أدبيات القانون الدولية على اعتبار أن ثمة أربعة عناصر رئيسية لأي عدالة انتقالية حقيقية، وهي: البحث عن وإعلان الحقيقة، التعويضات المادية والمعنوية، الملاحقات القضائية، وآليات تضمن عدم تكرار الفظائع. من منطلق عملي وبرجماتي بحت، قد يكون الشقان الأول والثاني هما الأسهل. في الأسطر التالية استكشاف لبعض تلك العناصر وربما تقسيمها لجزئيات أصغر.

أ- لجان الحقيقة:

إنشاء لجنة أو لجان مستقلة لبحث وإعلان الحقيقة عمل يسهل تخيله وتخطيطه وإنجازه، وهي مسألة أكبر من مجرد "الاعتراف" اللفظي أن ثمة أخطاء أو انتهاكات وقعت. وينبغي أن تشمل تلك اللجان بطبيعة الحال سكان سيناء، من صحفيين وحقوقيين ونشطاء، وينبغي أن تخصص لها الميزانيات الكافية لإنجاز عملها، والاستعانة بخبرة المنظمات الحقوقية المحلية والدولية في تيسيير نشاطها، وتسجيل كل ما تتوصل له بدقة في ملفات إلكترونية تتاح فور إنجازها للعامة وبشكل يسير لا يتطلب شروطاً خاصة. وتسعى تلك اللجان إلى رسم صورة دقيقة ومفصلة عن الانتهاكات والفظائع المرتكبة، والسياقات المحيطة بها، وتقسيم وأرشفة كافة الأدلة التي يتم التوصل لها بشكل يجعل تصفحها أمراً ذا معنى.

ومن أهداف هذا العمل، حفظ الذاكرة، وتوصيف ما حدث بدقة حيث يمكن للأجيال القادمة دائماً الإطلاع عليه ومعرفته.

كما يمكن أن تقوم تلك اللجان بجلسات استماع علنية لمواطني سيناء، ولكل من يرغب في الإدلاء بشهادته، ويمكن أن تعقد تلك الجلسات في مبنى البرلمان أو مبنى تاريخي ذي أهمية.

وينبغي — في رأيي — أن تنفصل وتستقل لجان الحقيقة في سيناء بعملها عن أي لجان أخرى. فمن المتوقع أن هذا عملاً لن يكون متاحاً إلا في حالة تحول سياسي حقيقي في مصر، ومن المتوقع في هذه الحالة أن يكون المناخ العام متشبعاً بالكثير من القضايا الحيوية السياسية والحقوقية في لحظة شبيهة بسنوات 2011-2012. وفي تلك اللحظات الكبرى، غالباً ما تنزع الحكومات وأصحاب القرار إلى نسيان القضايا "الهامشية" في سعيها الحثيث للتعامل مع القضايا الرئيسية أوال mainstream.

وفي رأيي إن هذه المقاربة شديدة الفشل، ولن تكون هناك عدالة انتقالية حقيقية دون الأخذ بعين الاعتبار القضايا التي قد يعتبرها البعض "هامشية" مثل شمال سيناء، والنوبة والمناطق الحدودية بشكل عام، بالإضافة لقضايا النساء والأقليات الدينية والجنسية في المجتمع. فكل تلك القضايا التي ينظر لها تارة على أنها "شائكة" أو "هامشية" او "ليست صلب المسألة" من قبل القوى السياسية التقليدية الممثلة في الأحزاب السياسية وجماعات الإسلام السياسي هي قضايا في صلب التحول الديموقراطي والتغاضي عنها هو في صلب ما يمكن تسميته "الحول الديموقراطي" الذي يُنتج في الأخير تبدل المواقع بين الظالم والمظلوم وحلقة جديدة من حلقات الظلم، بدلاً من القضاء عليه.

يبقى مرة أخرى التأكيد على ضرورة أن تكون اللجنة أو اللجان الخاصة بشمال سيناء منفصلة بشكل إداري ومادي عن أي لجان أخرى كبرى تبحث مسألة العدالة الانتقالية في مصر، لأن ذلك هو ما يمكن أن يضمن أن تحصل تلك اللجان على التمويل والمرونة الكافيين لعملها، وعدم اعتبارها مجرد "جزء" آخر صغير في عمل اللجان الكبيرة.

وبذات الأهمية، ينبغي التركيز على البُعد الجندري في عمل لجان الحقيقة، وأن تتضمن عدداً كافياً من الخبيرات من النساء والناشطات النسويات اللواتي بإمكانهن غالباً الوصول والإنصات بشكل أفضل وأقوى مع نساء سيناء، وتدوين مظالمهن ليس فقط فيما يتعلق بانتهاكات الدولة وأجهزتها، أو الجماعات المسلحة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بوضعهن الأكثر قسوة في مجتمع قبلي يفرض تراتيبة أبوية شديدة الانغلاق على النساء ويسعى دائماً لقهرهن واحتكار التعبير عنهن في كافة مناحي الحياة.

وبالإضافة للقيمة العملية لهذه اللجان في بحث وإعلان الحقيقة، وحفظ الذاكرة، ينبغي أن يكون لها سلطة إصدار توصيات عملية بشأن معالجة الوضع على الأرض. وإن كان استمرار عمل اللجنة في الإشراف على تنفيذ تلك التوصيات هو أمر من المقبول أن يكون محل نقاش، بمعنى قد تكون هناك لجان أو سلطات أخرى هي القائمة على تلقف التوصيات وتنفيذها، إلا أن ما ليس قابلاً للنقاش هو علانية عمل اللجنة بمعنى أن يكون متاحاً لكل مواطن في كل مكان الإطلاع على كافة ما توصلت له اللجنة من نتائج وألا "تختفي" تقاريرها النهائية كما يحصل دائماً أوحصل من قبل في مصر بعد 2011.

ب- آليات حفظ الذاكرة:

إن لجان الحقيقة هي في حد ذاتها آليات لحفظ الذاكرة، لكن من ضمن الآليات الأخرى لحفظ الذاكرة التي ينبغي تدارسها إنشاء المتاحف والأعمال التذكارية وتدشين العطلات الرسمية، والعمُلات المعدنية والورقية، التي تخلد ما حدث وتعيد التذكير به في الحياة اليومية للأجيال المختلفة.

ج- التعويضات المادية والمعنوية:

من بين الإجراءات الهامة – إن كانت العدالة الانتقالية فعلاً تضع نصب أعينها كرامة الضحايا – مسألة التعويضات. ويمكن للجان الحقيقة أن ترصد في توصياتها آليات وقيمة التعويضات المناسبة والإطار الزمني لها. ولا أظن أن ثمة طريقة واحدة صحيحة لدفع التعويضات الملائمة، بل تتعدد الطرق. وأعتقد أن العنصر الأهم هنا ليس قيمة أو فحوى التعويض، وإنما استشعار الضحايا وعائلاتهم أن هناك نية صادقة من الجهات المسؤولة للاعتراف بالضرر والرغبة في جبره وطيّ صفحة الماضي دون تنصل من المسؤولية أو نسيان ما جرى.

وفي هذا الصدد يمكن أن تكون التعويضات قيمة معينة لمن فقدوا أحباءهم عن طريق القتل الخطأ أو القتل العمدي، أو معاش شهري لأسرة المتوفي، أو لهؤلاء الذين ضاعت سنوات طويلة من أعمارهم في الإخفاء القسري أو الحبس. ويمكن أن تكون أيضاً عن طريق إعطاء الأولولية لهؤلاء في التوظيف في القطاعين الخاص أو الحكومي أو المشاريع القومية.

أما في حالة التهجير القسري وهدم المنازل فينبغي الالتزام بقواعد القانون الدولي والتي تحتم تعويض الأرض بالأرض وليس بالمال. والحفاظ على عادات وتقاليد أهالي سيناء وإنشاء مجتمعات سكنية جديدة تشبه بقدر الإمكان تجمعاتهم الأصلية، إن لم تكن العودة لأراضيهم الأصلية ممكنة. كما ينبغي تعويض من فقدوا مصدر رزقهم أو مزارعهم. وقد فصلنا بعض هذه القواعد في الشق المعني بالتهجير القسري أعلاه.

أما بخصوص الاعتقالات العشوائية والتعسفية والسجن بلا سند قانوني فلم يتوصل الباحث لأي دليل يشير لتقديم تعويضات لضحايا تلك الانتهاكات.

د- المُساءلة والمحاكمات الجنائية:

تنزع المنظمات الحقوقية للتأكيد على ضرورة المحاكمات الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات والمتورطين فيها كآلية تقع في القلب من أي عملية للعدالة الانتقالية.

لكن الباحث ينتمي إلى المدرسة التي ترى أن محاكمة "الجميع" غير ممكنة وغير عملية، كما تصطدم غالباً بمعوقات وإشكاليات كبرى تتكرر في أغلب عمليات التحول الديموقراطي، من بينها كثافة وتعدد أوجه الانتهاكات لتطال مئات بل آلاف الضحايا وعشرات المجرمين المحتملين، زِد على ذلك تهالك وفساد منظومتي القضاء والأمن، وبالتالي عدم قدرتهما على التحقيق بشكل فعال في مئات أو آلاف الجرائم التي وقعت على مدار سنوات. بالإضافة إلى المقاومة التي ستلقاها أي عملية كتلك من عشرات ومئات العناصر في المواقع ذات النفوذ التي سترثها أي حكومة من النظام البائد.

ويرى الباحث أن الأفضل هو المقاربة "الشاملة" أو "الكلية" للأمور Holistic التي تعطي المجتمع مرونة وأدوات متعددة لمساءلة المتورطين ومحاكمتهم، وفي نفس الوقت تعزز فرص التعافي من جرائم الماضي دون القفز المبتسر فوق ما وقع من فظائع تحت دعاوى "المصالحة" أو "النظر للأمام".

في تلك المقاربة "الكلية" هناك دائماً حلول وسط لا تسمح بإهالة التراب على العدالة وإفلات كل المجرمين من العقاب، كما لا تغرق في المثالية أو تتشبث بالاعتقاد أنها قادرة على محاسبة كل شخص أخطأ على مدار سنوات أو عقود. في هذه المساحة الوسطى ينبغي بالتأكيد اللجوء للمحاكمات الجنائية العلنية والعادلة لبعض كبار المخططين والمشرفين على الجرائم، حالما توافرت ضدهم الشهادات والقرائن الكافية، وخاصة هؤلاء الذين يعتبرهم المجتمع المحلي بين أهم الشخصيات خلف البطش الذي وقع بهم.

وفي تلك المقاربة "الكلية" أيضاً، يمكن الاستعانة بالمحاكم الدولية إن عجز النظام القضائي المحلي عن التحقيق بشكل وافٍ، وفعال، وشفاف، وناجز، في جرائم الماضي. كما ينبغي بالتأكيد الاستناد إلى الأدلة والنتائج التي تتوصل لها لجان الحقيقة، وكذلك التقارير الحقوقية الصادرة في السنوات المحيطة بحملات القمع.

لكن، وفي ذات الوقت، يمكن أن يُفتح الباب للمصالحة مع بعض مرتكبي الانتهاكات، سواء كانوا من الحكومة أو المسلحين، وذلك عن طريق فرض عقوبات رمزية عليهم لفترات معينة مثل تقديم خدمات مجتمعية، أو الحرمان من حق الترشح والعمل السياسي، وغير ذلك مما يراه المجتمع — خاصة المجتمع المحلي — لائقاً من الحلول. أو إعفاءهم من المحاسبة الجنائية أو تقليص مدة العقوبة المحتملة إذا ساهموا بتوفير الأدلة وتقديم الشهادات ضد زملائهم المتورطين في الانتهاكات الجسيمة.

وفي ذات المقاربة يمكن كذلك أن توقع عقوبات أخرى مادية على بعض المتورطين في الانتهاكات. أو اللجوء للأنظمة القبلية في المحاكمات العرفية التي لا تتضمن عقوبات جنائية، وبما لا يُخالف القانون الدولي أو يُوقع ضحايا جدد (مثل الحكم بتهجير أقارب شخص ما بسبب تورطه في الانتهاكات). والخلاصة، إن الانفتاح على استخدام أدوات مختلفة يُساعد على تذليل عقبات المُساءلة القانونية وتحقيق أقصى قدر ممكن من المساءلة والملاحقة القضائية بما لا يقوض فرص العدالة الانتقالية برمتها.

و- دعوة الصحفيين ومؤسسات الإغاثة والمجتمع المدني للعمل في سيناء:

سيكون على السلطة الانتقالية التعاون بشكل سريع وفوري — بل ودعوة الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني والإغاثة المستقلة، بما في ذلك الصليب الأحمر الدولي، لتقديم يد العون لأبناء سيناء من كافة أشكال الدعم النفسي والمادي. كما ينبغي السماح فوراً للصحفيين المصريين والدوليين بزيارة سيناء والعمل الميداني فيها. إن إفساح المجال لهذه المؤسسات أمر حيوي للغاية من جهة حجم المأساة، ومن جهة غياب أجهزة الدولة الصحية والتعليمية بشكل كبير عن سيناء. وبمقدور جمعيات مستقلة ذات كفاءة أن تملأ بعض الفراغ في تعليم الأطفال وتقديم الخدمات الصحية والثقافية حتى تتعافى أجهزة الدولة وتقدر على تقديم كافة الخدمات لأهالي سيناء كما هي متوفرة لغيرهم في الدلتا. وينبغي إعطاء تركيز خاص للبعض الجندري ومعالجة القضايا الخاصة بالنساء والأطفال بشكل حساس لقضاياهم وعبر منظمات نسوية وخبراء وخبيرات لديهم ولديهن خبرة كافية في التعامل مع قضايا النساء.

ثانيا: إصلاح الأجهزة الأمنية

أ- الوقف الفوري للانتهاكات:

يشمل ذلك التوقف فوراً عن حملات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة، وكذلك الإفراج عن المعتقلين في معسكرات الجيش وأماكن الاحتجاز غير القانونية للشرطة (الأمن الوطني) طالما أنهم محتجزون خارج إطار القانون، أو عرضهم فوراً على قضاة مستقلين للبت في أمر حبسهم أو الإفراج عنهم. كما يشمل ذلك غلق كافة مقرات الاحتجاز غير الرسمية أو تحويلها لمقرات احتجاز رسمية خاضعة بشكل كامل لرقابة أجهزة النيابة والقضاء والمجتمع المدني، وذلك مع ضمان تأهيلها لتكون ظروف الاحتجاز بها ملائمة للحدود الدنيا لقواعد وقوانين معاملة السجناء.

ب- أوامر سياسية واضحة وترتيب الهيكلية القيادية:

سيكون على السلطة السياسية إصدار أوامر علنية وغير علنية واضحة، بشأن الحفاظ على كرامة السكان وحقوقهم وآدميتهم أثناء سير العمليات العسكرية في سيناء.

سيكون من المهم كذلك العمل بإيقاع معقول على إقالة الرتب الوسطى والعليا المسؤولة عن قيادة العمليات خلال السنوات الماضية, والتي إمّا فشلت في تحقيق أهدافها أو أشرفت على السياسات المجحفة، أو كانت ضمن العقول المدبرة للانتهاكات والفظائع.

سيتصل ذلك الملف بلا شك بسؤالين كبيرين: الأول هو كيفية إعادة التوازن إلى العلاقات المدنية العسكرية بشكل عام، والثاني هو كيفية إصلاح الأجهزة الأمنية بما في ذلك الشرطة وأجهزة الاستخبارات.

لقد واجهت ثورة يناير هذين السؤالين الضخمين، وبينما قدّم المجتمع المدني العديد من المبادرات التفصيلية في هذا المضمار، فإن من وصلوا للحكم في 2012-2011 تجاهلوا أغلب تلك المبادرات وكان شغلهم الأساسي هو السيطرة على المؤسسات الأمنية بالمعنى السياسي وليس إصلاحها بالمعنى الحقوقي والاحترافي. ثم انهار كل شيء كما هو معروف مع صعود العسكر للحكم في 2013، بل تعاظمت سطوة الأجهزة الأمنية على الحياة المدنية والسياسية وتشعبت طرق تدخلها وسيطرتها على كل شيء.

ما ينبغي التأكيد عليه هنا، هو أن إصلاح الأجهزة الأمنية وطرق عملها في سيناء لن يختلف كثيراً عن ذات السؤال في القاهرة، وبمعنى آخر فإن عمل الأجهزة في سيناء هو جزء من كل. ويمكن المرور سريعاً في الأسطر التالية على بعض تلك الأفكار.

ج- مراجعة ملفات القيادات الكبرى والوسيطة:

سيكون على رأس السلطة السياسية المسارعة في الاستعانة بقيادات أمنية مشهود لها بالنزاهة ولفظ الانتهاكات، أو ربما حتى إنشاء هيئة تابعة لرأس السلطة التنفيذية، من الخبراء الأمنيين، والقيادات السابقة والحالية المشهود لها بالنزاهة، والحقوقيين والأكاديميين، وذلك لمراجعة ملفات كل الضباط في المواقع العليا والوسيطة. وربما يكون من الأفضل أن تكون هناك لجنة مختصة بسيناء وحدها بحيث تسرع من التعامل مع هذا الملف الشائك في ظل التحديات الأمنية الجمّة هناك. سيكون على تلك الهيئة إصدار توصياتها الواضحة بخصوص هؤلاء الضباط في وزارتي الدفاع والداخلية. وعلى هؤلاء الخبراء الاستعانة بما ينبثق عن تقارير ولجان رصد الحقيقة من استنتاجات وتوصيات، مع الأخذ بالاعتبار أن عمل لجان رصد الحقيقة غالباً ما يستغرق شهوراً أو سنوات بما لا يتناسب مع الوتيرة المطلوبة لتغيير الهيكل الأمني الذي ينبغي أن تسارع فيه أي سلطة انتقالية.

د- آلية لتلقي الشكاوى من صغار الضباط:

من بين الأفكار المطروحة أيضا أن يتم تحفيز وتشجيع الرتب الصغيرة والوسطى على التقدم بالشكاوى والمعلومات المتاحة لديهم, والتي كانوا في السابق يخشون الجهر بها خشية البطش أو التنكيل أو التأثير على وضعهم الوظيفي. ستوفر تلك النافذة أولاً إحساساً بالطمأنينة لهؤلاء الذين لم يتورطوا في أي أعمال إجرامية أو كانوا جزءاً من المشهد رغماً عن إرادتهم. كما آن هذه الآلية يمكن أن توفر سيلاً كبيراً من المعلومات تساعد في إعادة هيكلة تلك الأجهزة بشكل سريع وفعال.

و- إدماج توصيات ومبادرات المجتمع المدني:

لا يسعنا في هذه الورقة المختصرة أن نمر بشكل تفصيلي على مسائل ومبادرات إصلاح الأجهزة الأمنية في مصر، لذلك أحيل القارئ إلى المقترحات التفصيلية التي قدمتها "المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة" في 2011، وذلك يتضمن تعيين وزير سياسي على رأس الوزارة، وإنهاء "عسكرة" الداخلية، وإحلال قطاع الأمن المركزي بفرق حديثة مدربة للتدخل السريع وفرق عمليات متخصصة، وإنهاء استخدام التجنيد الإجباري كوقود لعساكر الداخلية كلما أمكن ذلك، والاستعانة بالعناصر النسائية الكفوة في إطار نظرة أشمل لإنهاء "ذكورية" وأبوية الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى إنشاء هيئات دائمة مستقلة لمناهضة التعذيب والقضاء عليه وأخرى للتفتيش على السجون ومقرات الاحتجاز والتحقيق في الوفيات في أماكن الاحتجاز بشكل تلقائي، وتضم تلك الهيئات قانونيين وخبراء حقوقيين وقضاة، إلى آخر ذلك من الاقتراحات. (72)

ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد إن المهمة الآن أصبحت أصعب — وخاصة في سيناء — لأننا نتحدث عن جرائم حرب والكثير من الفظائع التي ارتكبها وأشرف عليها جنود وضباط القوات المسلحة. في حين أن السؤال في أعقاب يناير 2011 كان يقتصر بشكل كبير على إصلاح الداخلية وجهاز أمن الدولة والعلاقات المدنية العسكرية. ولذلك سيتعين على المجتمع والسلطة الانتقالية التعامل مع الملفين (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع) بشكل منفصل ومتكامل ومتزامن في نفس الوقت.

ومن المهم في هذا الصدد التأكيد على ضرورة الإصلاح الجذري لمناهج التعليم والتدريب في كليات الشرطة والجيش. والإسراع بإدخال مقررات دراسية ومحاضرات توعوية في كليات ومعاهد الشرطة والجيش وللضباط العاملين فيما يتعلق بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقوانين الحرب، وفلسفة البوليس الحديثة، وأخلاق وواجبات العمل ضمن قوات إنفاذ القانون،. وقد قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالفعل بعض الدورات لضباط القوات المسلحة على هذا الصعيد في السنوات الماضية. يتعين زيادة وضمان دورية هذه الدورات التعليمية والاستعانة في ذلك أيضاً بالحكومات الحليفة لمصر التي طالما قدمت التدريبات والمساعدات العسكرية للجيش، بحيث تتحول أيضاً تلك المساعدات والتدريبات بشكل تدريجي لتصب فيما تحتاجه البلاد حقيقة من عقلية وعلوم حديثة احترافية بما يشمل مسائل حقوق الإنسان.

(72) "ملخص تنفيذي"، المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة، في 2011، http://www.policeforegypt.org/summary.html (زيارة 9 أغسطس 2021).

كما يتعين على مسؤولي وزارة الدفاع في أي سلطة انتقالية إصدار كتيب إرشادي داخلي عن قواعد الحرب الواجب اتباعها. فالجيوش الكبرى الاحترافية في العالم، وحتى الجيش الإسرائيلي، لديهم هذه الكتيبات التي تشرح قوانين الحرب وقواعد الاشتباك بشكل عملي مبسط لكافة الجنود والضباط.

ز- تعديلات تشريعية سريعة:

ما من شك أن كثيراً من تلك الآليات المقترحة أعلاه ستحتاج لتعديلات تشريعية سريعة، لتعديل دور وتوصيف وزارة الداخلية، وإدخال التوازن على العلاقات المدنية العسكرية، وإعادة تعريف التعذيب والإخفاء القسري بما يتوافق مع المعايير الدولية، وإلغاء فوري للكثير من القوانين التعسفية التي صدرت بعد 2013 ومن بينها قوانين التظاهر، والإرهاب، والكيانات الإرهابية، وغيرها من القوانين التي تشرعن الانتهاكات وتقوض استقلال القضاء، ويمكن الاستعاضة عنها كلها بقانون العقوبات والإجراءات الجنائية القائمين وذلك في الفترة الانتقالية وحتى إصدار قوانين جديدة حديثة تتماشى مع المعايير الدولية.

سيكون على السلطة الانتقالية أيضاً أن توقع اتفاقية روما المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية، وأن تدعو المحاكم الدولية والأفريقية لتقديم المساعدة التقنية أو حتى الاضطلاع بشكل كامل بالتحقيق في جرائم معينة إذا ثبت أن النظام القضائي المصري غير قادر على القيام بذلك بفعالية وسرعة مناسبتين.

من المناسب هنا التذكير بفشل "برلمان الثورة" الذي سيطر عليه الإخوان والسلفيون من التعامل بشكل سريع مع تلك الملفات الحساسة.(73) إن أي سلطة انتقالية لا تدرك خطورة التباطؤ في تنقيح وإصلاح الهيكل التشريعي للقمع إنما تمهد لفشلها بنفسها. وقد أثبتت التجارب والخبرات في السنوات الماضية أنه لا قصور أو تقصير في تقديم المقترحات وتعددها، وإنما التقصير دائماً من السلطة في تبني تلك المقترحات من خلال آليات تنفيذ وتطبيق سريعين.

(73) حصل حزب "الحرية والعدالة" التابع للإخوان على 235 مقعداً، وحصل حزب النور السلفي على 96 مقعداً، من بين 498 مقعداً. أي أنهما مجتمعان حصلا على ما يقارب 66.5% من المقاعد بشكل يمكنهم بشكل نظري من تمرير أي قانون يتفقون عليه بأغلبية 50% أو حتى بأغلبية الثلثين.

سيكون على السلطة الانتقالية الاعتبار من تجارب الماضي وتشكيل لجان قانونية لتنقيح القوانين الأساسية من قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، وكذلك التعديل الجذري لقانون الطوارئ وقانون الإرهاب، والإلغاء الفوري لكافة القوانين المكبلة للحريات، مثل قانون الجمعيات وقوانين التجمهر والتظاهر، ، على أن يتم كل ذلك بشكل سريع، بما يعني أسابيع أو شهوراً قليلة، وإلا مواجهة وتكرار ذات الفشل. وقد أجرؤ على القول إن هذا العمل أساسي وقد يعلو في أهمية إنجازه النقاش حول أي دستور جديد أو تعديل دستوري. فالدستور يبقى بلا أي معنى طالما كان القانون مقيداً لكل الحقوق والضمانات الواردة فيه. وكلنا نعرف أن المحاكم والأجهزة الحكومية تعمل وفق القوانين وليس وفقاً للدستور، مهما علا شأنه أو قوي لفظه.

وبخصوص سيناء، سيتعين تعديل شامل وجذري لقانون الأحكام العسكرية (قانون 25 لسنة 1966)، حتى يتضمن حقوق وواجبات الجنود والضباط بشكل متزن، كما ينبغي أن يشمل القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني ,خاصة فيما يتعلق بمعاملة الأسرى وتجريم القتل خارج القانون.

ثالثاً: المصالحة المجتمعية

سيكون على الدولة أن ترعى المصالحة المجتمعية بين أهل سيناء وقبائلها. في جلسات حوار واستماع علنية وأخرى مغلقة، ينظمها أهل سيناء بأنفسهم، وتقدم لها الحكومة أشكال الدعم المختلفة. كما سيكون على الدولة التوقف الفوري عن سياسة دعم مشايخ بأعينهم داخل قبائل سيناء، وترك تلك الأمور للمجتمع المحلي لترتيبها والاتفاق على الطريقة المثلى لإدارتها.

سيكون من الضروري أيضاً تشجيع مبادرات إلقاء السلاح والعفو الجماعي. وقد بدأت الدولة المصرية في بعض تلك المبادرات بالفعل بشكل متصاعد منذ 2019 بالتعاون مع بعض القبائل. حيث يتم دعوة مسلحي "ولاية سيناء" لإلقاء السلاح والاستسلام، في مقابل عدم المساءلة القانونية والحماية. (74) فكما ذكرنا في شأن العدالة الانتقالية، لا يمكن عملياً محاسبة "الجميع". وسيتعين التعامل بعقلية منفتحة وشمولية تعزز من فرص المحاسبة والمصالحة في ذات الوقت. وينطبق ذلك على القوات المسلحة والشرطة أيضاً.

(74) محمد علي السوهاجي: "قبائل تتوسط لتسليم أبنائها المنضمين لتنظيم ولاية سيناء مقابل الأمان"، المنصة، 14 مايو 2020 https://almanassa.com/ar/story/14167 (زيارة 9 أغسطس 2021).

وعلى سبيل المثال، يمكن إصدار قانون بالعفو الشامل عن كافة المجندين الذين خدموا في سيناء في صفوف الشرطة والجيش، في مقابل فتح الباب لهم للإدلاء بأي معلومات أو شهادات هامة عما حدث في الماضي.

وبشكل عام، سيكون اللجوء لآليات العفو ضرورياً، لكن سيبقى ذلك غير فعال وربما ذا أثر مضاد إذا تم اللجوء للعفو بشكل مبتسر خارج النظرة الكلية للأمور، مثلما أوضحنا في الفصل الخاص بالعدالة الانتقالية أعلاه.

كما سيكون من الضروري إعادة توطين السكان المسيحيين الذين تعرضوا للتهجير، والأخذ بعين الاعتبار المعالجة العميقة والأوسع لمظاهر الاضطهاد والتمييز ضدهم بشكل يمس جذور المشكلة ولا يقتصر على ما اقترفته الجماعات المسلحة من جرائم في السنوات الأخيرة.

رابعاً: الاقتصاد والتعليم والتنمية والتعمير

يمكن أن نقول إن هذه هي حلول "الأمد البعيد". وإن كل ما سبق هي أمور ينبغي معالجتها بشكل فوري ودون إبطاء، والكثير منها لا يتطلب ميزانيات ضخمة أو ترتيبات معقدة. لكن بالتأكيد الحديث عن ملفات الاقتصاد والتعليم والتنمية هو حديث عن تحقيق الاستقرار على المدى البعيد في سيناء. وقد نجحت كل الحكومات في عهد مبارك وحتى اليوم في إصدار الكثير من التصريحات والمشروعات على الورق، لكن فشلت في أي تنفيذ حقيقي لها. (75)

سيتعين على أي سلطة انتقالية أن تنتقل من خانة "الحديث" إلى خانة "التنفيذ"، على أن يشمل ذلك — بلا نقاش — إنشاء عدد كافٍ من المدارس والمستشفيات وجذب الخبرات والكوادر إليها من خلال حوافز جديّة. وكذلك استغلال الثروة المحلية، مثل الصيد في بحيرة البردويل، وكذلك الاستفادة من الوديان التي تتدفق في الشتاء وموسم الأمطار، وإعادة زراعة الأراضي التي تم تبويرها والتي كانت مصدراً من مصادر محاصيل عدة بينها الزيتون والموالح. كما يتعين الاستفادة من الشواطئ الجميلة الممتدة على ساحل المتوسط وجذب قسط من السياحة إليها.

(75) راجع: مهندي صبري: Sinai: Egypt's Linchpin, Gaza's Lifeline, Israel's Nightmare، سبق ذكره.

وللتصدي لملفات التنمية هذه بشكل أمثل، ينبغي النظر إلى شمال سيناء بعين أشمل، بمعنى أن ينظر لها في محيطها الجغرافي بحيث تتكامل مشروعات التنمية فيها وتكون جزءاً من مشروعات التنمية في المحافظات المجاورة وخاصة بورسعيد وجنوب سيناء.

ستسمح التنمية بهذا المعنى الشامل بجذب السكان إلى شبه جزيرة سيناء، وتوطين المزيد من المصريين فيها، بشكل يعزز الأمن القومي والمجتمعي.

خامساً: المساواة الجندرية ودعم النساء

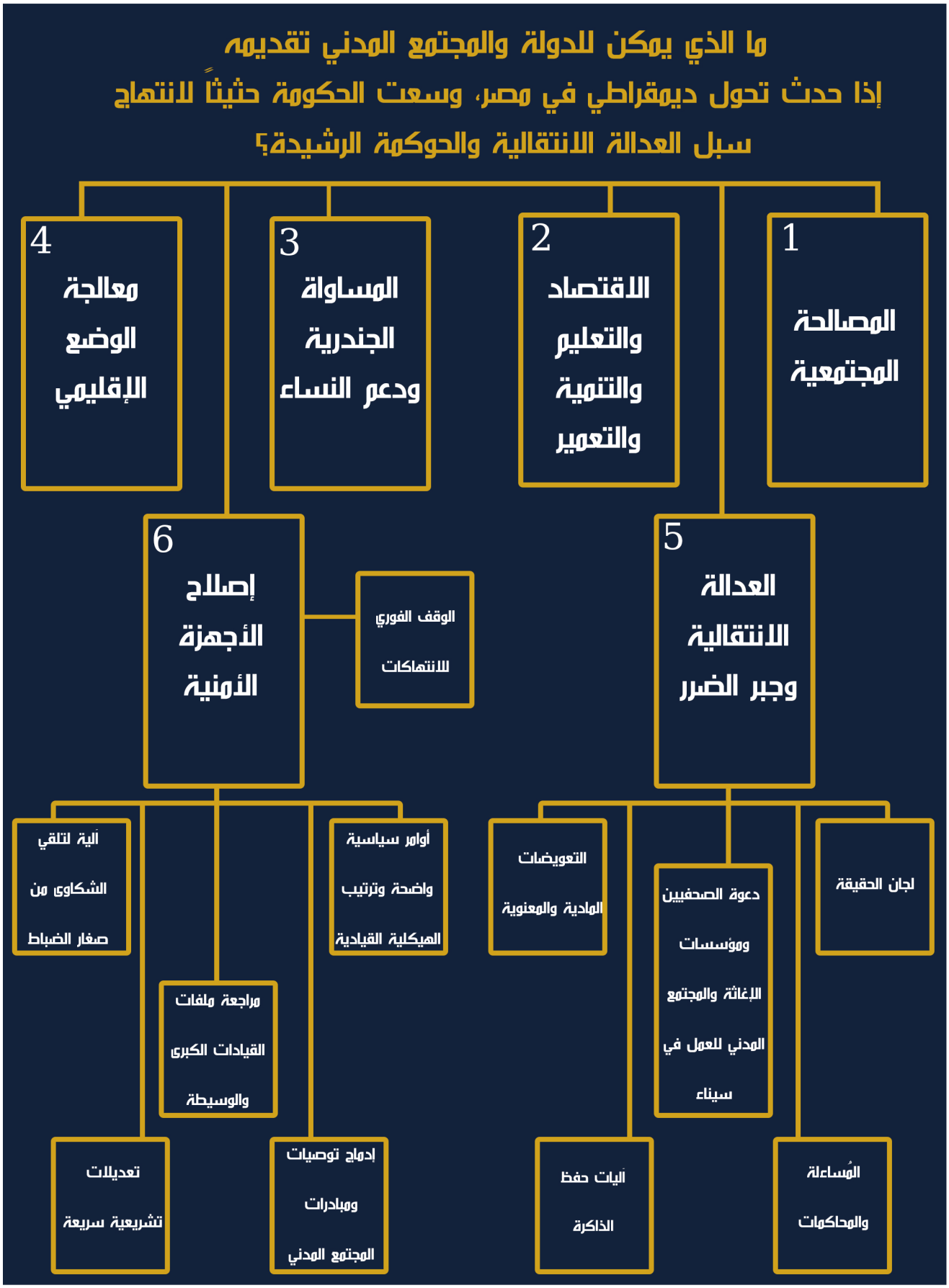
كما أنه في غاية الأهمية النظر لمشروعات التنمية تلك بعين "جندرية" وإشراك نساء سيناء بشكل أساسي في تلك المشروعات من الزراعة إلى التعليم والحرف اليدوية وغيرها من المجالات. إن إشراكهن لن يعني فقط فرصاً أكبر لنجاح تلك المشروعات، بل أيضاً زحزحة سطوة الرجال، وتعزيز فرص المساواة وتحسين وضعية المرأة في المجتمع بشكل يفتح لها آفاقاً أخرى للصراع على حقوقها الأخرى المسلوبة في التعليم والثقافة والحرية الفردية، ليس فقط بواسطة الدولة ولكن بواسطة المجتمع القبلي وباسم التقاليد، بل ويمكن القول إن هذه المشاركة في حال اتساع نطاقها قد يكون لها تأثير إيجابي في حفظ السلم والأمن المجتمعي.

مشاركة المرأة بهذا الشكل يحتاج دعماً خاصاً ونظرة تفهم الواقع وتعيه، وينبغي بهذا الصدد اللجوء لتجارب المجتمعات الأصلية والتعلم منها بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات النسوية.

سادساً: معالجة الوضع الإقليمي

من الصعب تصور معالجة الوضع في شمال سيناء بدون النظر للوضع الإقليمي وأخذه بعين الاعتبار، وإذا كانت أجهزة أمن الرئيس مبارك قد سمحت وغضت الطرف عن تجارة الأنفاق بين رفح المصرية وقطاع غزة، بل أصبحت مصدراً للدخل للكثير من الشباب العاطل على الجانبين، فإن الحل الأمثل سيكون في الفتح الطبيعي لمعبر رفح مع إيجاد حلول أشمل للوضع في القطاع، سواء فيما يتعلق بترتيب الداخل الفلسطيني، أو فيما يتعلق بوضع إسرائيل أمام مسؤوليتها كدولة احتلال يوجب عليها القانون الدولي رفع الحصار الذي ضربته على القطاع وإنهاء سياسة العقاب الجماعي لسكانه. (76) إن هذا الملف لا يمكن معالجته بشكل حقيقي وقوي دون أن تكون الدولة المصرية ذات إرادة حقيقية ومستقلة، لكنه ليس بتلك الصعوبة التي يتخيلها البعض.

(76) للمزيد عن تفاقم تجارة الأنفاق أيام مبارك بشكل استدعى وجود "وزارة" لإدارتها في قطاع غزة، راجع: مهند صبري: Sinai: Egypt's Linchpin, Gaza's Lifeline, Israel's Nightmare، سبق ذكره.


ما الذي يمكن للدولة والمجتمع المدني تقديمه
إذا حدث تحول ديمقراطي في مصر، وسعت الحكومة حثيثاً لانتهاج
سبل العدالة الانتقالية والحوكمة الرشيدة؟
1
المصالحة المجتمعية
2
الاقتصاد والتعليم والتنمية والتعمير
3
المساواة الجندرية ودعم النساء
4
معالجة الوضع الإقليمي
5
العدالة الانتقالية وجبر الضرر
6
إصلاح الأجهزة الأمنية
الوقف الفوري للانتهاكات
لجان الحقيقة
دعوة الصحفيين ومؤسسات الإغاثة والمجتمع المدني للعمل في سيناء
التعويضات المادية والمعنوية
المُساءلة والمحاكمات
آليات حفظ الذاكرة
أوامر سياسية واضحة وترتيب الهيكلية القيادية
آلية لتلقي الشكاوى من صغار الضباط
مراجعة ملفات القيادات الكبرى والوسيطة
إدماج توصيات ومبادرات المجتمع المدني
تعديلات تشريعية سريعة

الخاتمة

في نهاية 2020 ومطلع 2021، يمكن تلخيص الموقف عسكرياً أو أمنياً، إن القلاقل الأمنية التي تسارعت بُعيد ثورة يناير 2011 واستدعت إرسال بعض قوات الجيش لشمال سيناء، أصبحت وضعاً مزمناً وصراعاً ممتداً لنحو 10 سنوات، لم ينتهِ حتى الآن. وإذ يمكن الادعاء — بشكل كبير - بأن الجيش استطاع، حتى الآن، محاصرة الخطر المسلح داخل الركن الشمالي الشرقي من المحافظة، ومنع امتداد النموذج إلى غرب القناة، إلا أن هذا الخطر قد امتد غرباً لكل مدن المحافظة تقريباً. كما خسرت المحافظة — قليلة الكثافة أصلاً - ما يناهز ربع سكانها، ومدينة كاملة وعديد القرى بشكل دائم أو طويل الأمد. فلو كان معيار نجاح الحملات العسكرية والأمنية هو تأمين السكان المحليين وصيانة حياتهم ومعاشهم، من أجل تمهيد الطريق لمشروعات تنموية تسهم في المدى البعيد في ازدهار الحياة ورخاء تلك المجتمعات، فنحن إذاً على النقيض من كل ذلك تقريباً.

على الأرجح سينجح الجيش في الشهور أو السنوات القليلة القادمة في إنهاء جماعة "ولاية سيناء" مع القيود الشديدة على حرية الحركة، و"الضوء الأخضر" لاستعمال كافة أساليب البطش، أو "القوة الغاشمة" كما يسميها الرئيس السيسي. لكن السؤال الذي ينبغي طرحه، بأي كلفة يتحقق هذا النجاح؟ وهل قهر الجماعات المسلحة والمتطرفة لا سبيل له إلا بالعقاب الجماعي لسكان سيناء؟ إذا كان الهدف هو تأمين "الحجر" حتى وإن حُرق الأخضر واليابس فقد نعد ذلك نجاحاً، أما إذا كان الهدف هو تأمين حياة وكرامة أهالي سيناء، واستقرار المنطقة، فكلمة "نجاح" هي محل شك كبير. ستقضي القبضة الأمنية الشديدة على مصادر إمداد "ولاية سيناء" حتى يستسلم أو يهرب أو يموت آخر أتباعها, لكن هذا كان يمكن أن يتحقق بطرق مختلفة تماما تحفظ كرامة الناس وحقوقهم، بل وتقصر من أمد العمل العسكري.

وكما ساهمت حملات الشرطة من الاعتقال العشوائي والتعسفي الجماعي، والتعذيب، والمحاكمات الجائرة، في 2004-2006 إلى ظهور جماعات أكثر تشدداً داخل سيناء، فإن المتوقع أن يساهم القمع الوحشي والفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة منذ 2013 حتى الآن إلى ظهور جماعات أخرى أكثر تطرفاً في المستقبل، بل وربما نزعات انفصالية، خاصة إذا تم "القفز فوق" كل تلك الانتهاكات والجراح وعدم معالجتها ولو بشكل جزئي. لقد علمتنا تجارب العنف في مصر وخارجها أن الدولة قد تكسب جولة أو جولات في معركة العنف، فهي غالباً الأقوى وذات الموارد الأكبر، لكنها في ذات الوقت تفتح – بارتكابها العنف الواسع خارج القانون – الباب لمسارات أخرى من العنف في المستقبل المرئي واللا مرئي.

وإذا جاز لنا تلخيص بعض الأولويات فيما يتعلق بعناصر الإصلاح الأكثر إلحاحاً، فيمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: إطلاق سراح جميع المعتلقين تعسفياً في معسكرات الجيش والشرطة في سيناء، وعرض كافة من تتوافر ضده أدلة على قضاة مستقلين للبت في أمرهم.

ثانياً: إدخال إشراف النيابة العامة والقضاء بشكل عاجل على كافة أماكن الاحتجاز تلك وإغلاق غير القانوني منها، والحرص على معاملة كافة السجناء والمعتقلين وفق القواعد الدنيا لمعاملة السجناء.

ثالثاً: تعويض أهالي سيناء الذين هجّرهم الجيش قسرياً وهدم منازلهم تعويضاً عاجلاً وعادلاً عبر عملية تعويضات شفافة، وفتح الباب لتلقي الاعتراضات والطعون من كل من تلقى تعويضاً غير لائق عبر لجان قضائية مستقلة، على أن ترعى العملية الجديدة مبادئ القانون الدولي وأهمها أن تكون الأرض مقابل أرض مثلها أو أفضل منها، مع ضرورة أن يشمل التعويض كافة الخسائر الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الأراضي الزراعية والأشجار ومصادر الرزق.

ثالثاً: الفصل الفوري واستبعاد كافة القيادات العليا الأمنية والعسكرية التي شاركت في الإشراف على الانتهاكات الجسيمة، أو التي كانت، بحكم موقعها في العمل، على علم بتلك الانتهاكات ولم تفعل شيئاً لوقفها أو التحقيق فيها، مع إعطاء تصريحات علنية بوقف كافة الانتهاكات ومراعاة حقوق وكرامة المواطنين في كافة العمليات العسكرية والأمنية.

رابعاً: الاستعانة بمشورة القيادات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتعيين قيادات أخرى تعيد الثقة المفقودة وتساهم بإدارتها الجديدة في ردم الهوة بين الأهالي وبين أجهزة الأمن.

خامساً: السماح للصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني والإغاثة وكذا المؤسسات النسوية بالعمل بحرية في شمال سيناء، وتقديم يد العون للأهالي في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وكذلك رفع توصياتها لأجهزة الدولة فيما يتعلق بكل تلك المجالات، وتعزيز المساواة الجندرية ومشاركة المرأة بشكل أساسي لا هامشي في صناعة وصياغة الواقع المأمول.

سادساً: الإسراع في إنشاء هيئات الحقيقة والإنصاف، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لعملها، وتعديل ترسانة التشريعات القمعية، كخطوات عاجلة في ملف أشمل هو العدالة الانتقالية.

وفي النهاية، إن كان هدف هذا البحث استعراض طرق معالجة الوضع في شمال سيناء في حالة حدوث تحول جذري لنمط الحكم الأمني السلطوي في مصر، نحو التعددية والقانون والحقوق، إلا أن الأهداف العاجلة التي أوردتها في الخاتمة، وعلى الأقل الثالثة الأولى منها، لا تحتاج بالضرورة ذلك التحول الجذري الكامل وإنما فقط إرادة سياسية تستشرف المستقبل وتسمح بهامش من الحريات وتضميد الجراح.

